



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

الصناعات التحويلية في المملكة وآفاق تطويرها

إعداد
قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
مايو ٢٠١٨م



الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	مقدمة:
3	القسم الأول : الإطار النظري ومنهجية الدراسة.....
10	القسم الثاني : مؤشرات إحصائية حول قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية.....
19	القسم الثالث: دعم الصناعة في ضوء التجارب الدولية
26	القسم الرابع: الدور الحكومي في دعم الصناعات التحويلية بالمملكة.....
36	القسم الخامس: المحددات والتحديات أمام قطاع الصناعات التحويلية السعودي
41	القسم السادس: آفاق تنمية وتطوير قطاع الصناعات التحويلية في المملكة
45	النتائج
47	التوصيات
48	المراجع.....
51	الملحق

مقدمة

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية كبيرة لجميع دول العالم لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي، لأنه يعتبر أساس التطورات العلمية والابتكارية الحديثة، بالنظر لإحتوائه على المجالات الواسعة المتاحة للابتكار والتطوير في إطاره. كما أنه يساعد على تزايد النمو في القيمة المضافة من جهة أخرى يساعد على توظيف شرائح كبيرة من القوى العاملة، ويعمل على تزايد الدخل والناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مساهمته في إدخال التقنيات الحديثة إلى باقي قطاعات الاقتصاد مثل النقل والخدمات، الأمر الذي يحقق زيادات في معدل النمو الاقتصادي بشكل عام.

وفي هذا السياق، جاءت فكرة إعداد دراسة لتتناول الصناعات التحويلية في المملكة، والتي تهدف بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على الصناعات التحويلية في المملكة وآفاق تطورها والتحديات التي تواجهها، من أجل الوصول إلى آليات لمعالجتها، ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة أقسام، يتناول **القسم الأول** منها الإطار النظري ومنهجية الدراسة، أما **القسم الثاني** فيقوم باستعراض بعض المؤشرات حول قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية، فيما يتناول **القسم الثالث** بعض التجارب الدولية في دعم الصناعة. وفي **القسم الرابع** يتم تحليل الجهود الحكومية في دعم الصناعات التحويلية بالمملكة. فيما يقوم **القسم الخامس** بتناول المحددات والتحديات التي يواجهها قطاع الصناعات. كما يقدم **القسم السادس** تصور حول آفاق تنمية وتطوير قطاع الصناعات التحويلية في المملكة. وفي الجزء الأخير من الدراسة يتم استعراض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

القسم الأول

الإطار النظري ومنهجية الدراسة

أولاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة وتحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية السعودي وآفاق تطويره ، وينبثق عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية نلخصها بما يلي:-

- دراسة الوضع الراهن للأنشطة المختلفة لقطاع الصناعات التحويلية في المملكة.
- بحث وتحليل السياسات المتبعة لتطوير الصناعة على المستوى الدولي.(تجارب دولية)
- دراسة وتحليل السياسات الحكومية والجهات ذات العلاقة في دعم وتطوير الصناعة التحويلية
- دراسة وتحليل بعض المعوقات والصعوبات التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية في المملكة
- تقديم آليات مقترحة من أجل تطوير قطاع الصناعات التحويلية في المملكة.

ثانياً: نطاق الدراسة

- **النطاق الجغرافي :** المملكة العربية السعودية. واستخدام التجارب الدولية كأداة للمقارنة.
- **النطاق الزمني للدراسة:** يتم استخدام التحليل الاقتصادي الجزئي ، من واقع المسوح الاقتصادية التي تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء السعودية، وفي حال توفر بيانات سنوية (سلاسل زمنية طويلة المدى)، يمكن اللجوء للتحليل الاقتصادي الكلي.

ثالثاً: آليات تنفيذ الدراسة:

عملية جمع البيانات: تتم عملية جمع البيانات وفقاً لما يلي:

- الإحصائيات والبيانات الحكومية. (الهيئة العامة للإحصاء، و مؤسسة النقد العربي السعودي).
- أساليب معالجة البيانات: يتم تحليل البيانات بالاعتماد على الأسس النظرية للاقتصاد الجزئي والكلي، عن طريق استخدام النماذج القياسية و البرامج الإحصائية المناسبة إن أمكن.

رابعاً: التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية⁽¹⁾

- التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية منبثق عن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) (ISIC 4) الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة ، والغرض الرئيسي لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من أقسام ومجموعات وفروع وفئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع ونشر الإحصاءات حسب الأنشطة.
- ويعرف تصنيف الأنشطة الاقتصادية بأنها الطريقة التي يمكن من خلالها تجميع وحدات العد، وفقاً لترتيب متسلسل ومحدد حسب مجموعات متجانسة، بهدف إيجاد إطار عام للمقارنة بين البيانات الإحصائية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي ، حيث تقسم بيانات النشاط الاقتصادي - وفق الدليل المعد لذلك- إلى مراتب محددة بطريقة تتماثل فيها خصائص الأنشطة الاقتصادية المصنفة في مرتبة واحدة . ويكون هذا التماثل في نوع السلع والخدمات المنتجة، وأوجه استخدامها والخدمات المرتبطة بها، والمدخلات الوسيطة والتكنولوجيا المستخدمة وطرق التمويل.
- وتعتبر المنشأة أو وحدة نوع النشاط الاقتصادي هي أساس هذا التصنيف، حيث تصنف الوحدات الداخلة في تكوين القطاعات الاقتصادية المختلفة في المكان المناسب في التصنيف طبقاً للنشاط الاقتصادي الرئيسي الذي تزاوله وبصرف النظر عن الملكية أو أسلوب العمل .

خامساً: قطاع الصناعات التحويلية

يضم قطاع الصناعات التحويلية الأنشطة الاقتصادية التالية:

الكود	وصف النشاط
10	المنتجات الغذائية
11	المشروبات
13	المنسوجات
14	الملبوسات
15	المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة
16	الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الأثاث؛ اصناف من القش ومواد الضفر
17	الورق ومنتجات الورق
18	استنساخ وسائط الاعلام المسجلة

(1) أنظر موقع الهيئة العامة للإحصاء ، التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية

19	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
الرمز	وصف النشاط
20	المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
21	المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية
22	منتجات المطاط واللدائن
23	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
24	الفلزات القاعدية
25	منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات
26	الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية
27	المعدات الكهربائية
28	الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
29	المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة
30	معدات النقل الأخرى
31	الأثاث
32	الصناعات التحويلية الأخرى
33	إصلاح وتركيب الآلات والمعدات

المصدر: موقع الهيئة العامة للإحصاء، التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية

سادساً: الإطار النظري لبعض المفاهيم المستخدمة في الدراسة مفهوم توطين الصناعة

➤ توجد عدة مفاهيم يتم استخدامها عندما يتم تناول موضوع توطين الصناعة منها " المكون المحلي، القيمة المضافة المحلية، توطين الوظائف في القطاع الصناعي، نقل التقنية، المشتريات الحكومية من المنتجات المحلية الصنع ". و ورغم اختلاف التعريفات الخاصة بمفهوم "توطين الصناعة" من دولة لأخرى إلا أنه بشكل عام يمكن تعريفه بأنه " القيمة المضافة الكلية للاقتصاد المحلي، والتي يحققها الإنتاج المحلي لقطاعات سلعية وخدمية ومعدات وآلات ومواد خام محلية ذات علاقة بالمؤسسات والأفراد والشركات الاستراتيجية المحلية والتي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، كما يمتد ليشمل نقل التكنولوجيا إلى الصناعة المحلية والاستعانة بالعمالة المحلية في عملية التصنيع".⁽¹⁾

(1) إن نسبة تحديد المحتوى المحلي باستخدام منهج القيمة المضافة يعني أيضاً أنه من أجل أن تكون الشركة محلية يجب فقط أن يكون مقرها داخل البلد ، ولا يعني ملكيتها بواسطة مواطنين محليين وهذا يعني أن الفروع المحلية للموردين الكبار في العالم يتم حسابها على أنها شركات محلية . أنظر : غرفة الشرقية ، توطين الصناعة كمدخل للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية ، 2010م.

➤ ونشير هنا أن مفهوم توطين الصناعة يرتبط بما يسمى الروابط الأمامية والخلفية للصناعة، حيث يوجد نوعين من الروابط بين الصناعات المختلفة داخل أي اقتصاد ، ويطلق على النوع الأول "الروابط الأمامية" في حين يطلق على النوع الثاني "الروابط الخلفية"، وبتطبيق ذلك على واقع قطاع الصناعة في المملكة والذي يتميز بسيطرة القطاع النفطي على هيكله يمكن النظر إلى هذه الصناعة من خلال درجة تشابكها الصناعي مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي هذه الحالة يقصد بالروابط الأمامية مساهمة هذه الصناعة النفطية ودورها في تمويل وتجهيز صناعات قائمة وجديدة ، وإمدادها بمنتجاتها كمستخدمات داخلية لهذه الصناعات ، في حين يقصد بـ "الروابط الخلفية" حاجة القطاع النفطي من السلع والخدمات المنتجة من قبل الصناعات الناشئة . ويمكن قياس الروابط الأمامية عن طريق احتساب النسبة المئوية للإنتاج الذي يدخل كسلع وسيطة للقطاعات الأخرى، أما الروابط الخلفية فتحتسب عن طريق مشتريات القطاع الرئيس المحفز وهو قطاع البترول من القطاعات الأخرى إلى قيمة إنتاج القطاعات الكلية ، وبالتالي فإن مفهوم الروابط الخلفية هو الأقرب لمضمون توطين الصناعة. ⁽¹⁾

مفهوم نقل التقنية في الصناعة

➤ إن المقصود بمفهوم "نقل التقنية" هو تحويل ونقل أدوات وسبل الإنتاج وأساليب العمل والملكية القانونية وغيرها من حقوق الملكية الأخرى بما يتجاوز أمر الشراء المباشر والتركيب في المواقع والمصانع والتشغيل إلى محاولة امتلاك المهارات اللازمة للاستحواذ على أسرار التقنية ومعرفة أسرار تشغيلها وصيانتها وتطويرها ، وهذا يعبر عن حيازة حقيقية الغرض منها تفعيل النقل والتوطين التقني ليكون مع مرور الزمن خبرة تراكمية تمكن الصناعة المحلية من ابتكار وسائل وأدوات جديدة تساهم في التطور التقني المحلي وتشكل قاعدة على المدى البعيد لصناعات تقنية محلية متطورة. ⁽²⁾

القيمة المضافة

➤ يقصد بالقيمة المضافة "قيمة الانتاج الإجمالي من العملية الصناعية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط الذي يمثل المستلزمات السلعية والخدمية، وبالتالي فإنها الفرق بين قيمة الإنتاج القائم وتكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة. وبعبارة أخرى هي الفرق بين تكاليف المواد الخام أو السلع الوسيطة، وبين سعر السلعة بعد إكمال تصنيعها وإعدادها للسوق. ⁽³⁾

➤ ونشير هنا أن للقيمة المضافة أهمية بالغة في القطاع الصناعي لأنها تساهم في تنمية هذا القطاع وزيادة انتاجه إذا كانت كبيرة، وإلا فإن مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج المحلي

(1) أنظر المصدر السابق.

(2) غرفة الشرقية ، منتدى التوطين لعام ٢٠٠٩ م .. الفرص والتحديات ، ٢٠٠٩ .

(3) Karpik, P. and Belkaoui, A. (1995). The Relative Relationship. Journal of International Financial Management and Accounting. (259-275).

- الاجمالي تبقى محدودة الأثر . وتكون مساهمته قليلة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما يعتبر مؤشر القيمة المضافة من أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي لأنه يعكس الإنتاج الصافي ومساهمة المشروع الصناعي في توفير الدخل
- ونمو القيم المضافة الصناعية يعكس تطور دور الصناعة في مجمل عملية التنمية وخصوصاً
- تأمين الموارد الذاتية.⁽¹⁾
- وعند الحديث عن نسبة المحتوى المحلي أو نسبة القيمة المضافة المحلية في الصناعة فإن ذلك يتم تحديده باستخدام عناصر القيمة المضافة الواردة في طرق تحديد المنشأ في الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية.⁽²⁾

مفهوم التجمعات الصناعية

- التجمع الصناعي هو تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، تترايط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي، في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية.⁽³⁾ ويوجد العديد من التقسيمات للتجمعات الصناعية ومن أهمها ما يتعلق بتقسيمها حسب الهيكل إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من الروابط والعلاقات بين الشركات.⁽⁴⁾ ويوجد العديد من الأطراف ذات العلاقة بالتجمعات الصناعية والتي تشمل كل من المنشآت والقطاع الحكومي والجهات الداعمة والتي تعمل على التواصل بين المنشآت العاملة في التجمع، ومن أهمها المؤسسات المعنية بالبحث والتطوير، ومؤسسات التمويل، ومؤسسات التدريب، وكذلك مؤسسات خدمات الأعمال.

البنوك الصناعية

- تهدف البنوك الصناعية بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة أو طويلة الأجل، كما تقوم بتمويل المشروعات الصناعية الجديدة أو المساهمة في إنشائها، وكذلك إقراض المشروعات القائمة، وتساهم البنوك الصناعية أيضاً في تحقيق التنمية الصناعية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها

(1) حمزة علي خوالدة، نسيم فارس برهم، العوامل المؤثرة في القيمة المضافة للصناعات الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، 2015م.

(2) انظر الملحق رقم (ا) من الدراسة

(3) غرفة الشرقية، آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، 2013م، وأنظر أيضاً: Porter, "Clusters and the New Economics of Competition", (Harvard Business Review, 1998. Michael E.

(4) غرفة الشرقية، آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، 2013م، وأنظر أيضاً: Michael E. Porter, "Clusters and the New Economics of Competition", (Harvard Business Review, 1998.

وذلك بغرض المشاركة في إنماء اقتصاد الدولة وتنويع هيكل الإنتاج مما يسهم في تطوير مختلف فروع الصناعة. كما تقوم هذه البنوك بإعداد البيانات اللازمة الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية، مما يساعد على تحديد مجالات الاستثمار الصناعي في الدول.⁽¹⁾

المدن الصناعية وأهميتها للصناعة

- تعتبر المدن الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية أو الأفكار التي تنفذها الدولة بهدف تطوير القطاع الصناعي فيها بشكل خاص، ونشير إلى أن إقامة المدن الصناعية يساعد على إقامة المزيد من المصانع والاستثمارات لكونها توفر للمستثمر البنية التحتية لإقامة مشروعه، فلهذه الأسباب وغيرها تقوم الدول بإنشاء المدن الصناعية بهدف تشجيع الاستثمار بالقطاع الصناعي، حيث يتم اختيار مساحة من الأرض تكون بعيدة عن التجمعات السكانية، ويتم تعبيدها وتقسيمها إلى مساحات محددة تفصلها هذه الطرق المعبدة ومن ثم يتم إيصال الماء والكهرباء لها بحيث تكون جاهزة للاستثمار. كما تقوم الحكومة ببناء بعض المنشآت الخدمية فيها، وبالتالي فإنها تجذب المستثمرين المحليين والأجانب لكونها توفر البنية التحتية الأساسية لأي استثمار،⁽²⁾ وهناك آفاق جديدة لتطبيق ما يسمى بالمدن الصناعية الذكية.⁽³⁾
- وهكذا ينبغي أن يتكامل مع مفهوم الاقتصاد المعرفي وتطبيقه على مستوى الصناعة التحويلية ككل وذلك بابتداء من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ويكون تحت أهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة، والذي يؤدي إلى تشجيع المنشآت الصناعية على التجديد والابتكار، وكذلك يساعد على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها.⁽⁴⁾
- يبين الشكل رقم (1) الحلقة المثمرة للاستهلاك التصنيعي في الاقتصاد المحلي والتي توضح أهمية البحث في آلية العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتأثرها على الصناعة التحويلية.

(1) معهد الدراسات المصرفية، نشرة إضاءات، دولة الكويت، فبراير ٢٠١٦م

(2) أنظر :-

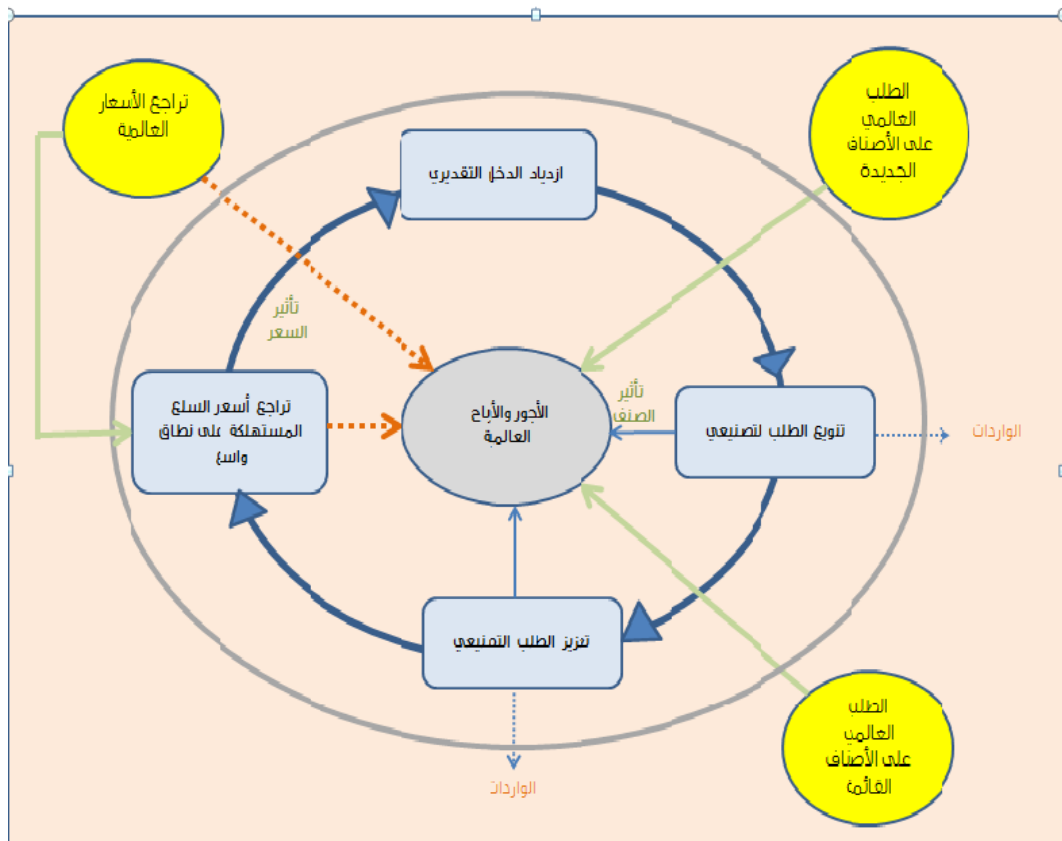
<http://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

(3) تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المكون الأساسي للمدينة الذكية. ومن ثم فإن استخدامها يؤدي إلى إيجاد حلول مبتكرة لقضايا مثل الاستدامة الحضرية والمياه والكهرباء والنقل. كما يمكن لوسائل النقل المتعددة الوسائط خفض وقت تنقل المواطن من خلال السماح له بالتخطيط مقدماً لرحلته والوصول إلى الوجهة النهائية بكفاءة، ما سيزيد من استخدام وسائل النقل العام والحد من استخدام السيارات وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

أنظر: جريدة الغد 6 أكتوبر 2015م

(4) غرفة الشرقية، المكون المعرفي في القطاع الصناعي السعودي، الواقع والمستقبل، 2016 م.

الشكل رقم (1)
الحلقة المثمرة للاستهلاك التصنيعي : الاقتصاد المحلي



Source: By Asharqia Chamber depending on UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development

القسم الثاني

مؤشرات إحصائية حول قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية

أولاً: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

➤ بلغ حجم ناتج الصناعات التحويلية في المملكة خلال عام 2017م نحو 312 مليار ريال مساهماً بنسبة تصل لحوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي ومحققاً معدل نمو بلغ 3.2% مقارنةً بالعام السابق.

جدول رقم (1): تطور قيمة الصناعات التحويلية (2014-2017)
بالأسعار الثابتة لعام (2010)

بالمليون ريال

البيان	2014	2015	2016	2017
قيمة الصناعات التحويلية	279,987	298,442	307,987	311,997
معدل نمو الصناعات التحويلية (%)	--	6.59	3.20	1.30
مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.45	11.73	11.90	12.15

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ثانياً: توزيع المصانع المنتجة

➤ يلاحظ من الجدول رقم (أ) أن النسبة الأكبر من المصانع 20.78% تتركز في نشاط "منتجات المعادن اللافلزية" وذلك بعدد بلغ 1610 مصانع، وتأتي المصانع المتخصصة في نشاط "المعادن المشكلة" في المركز الثاني بنسبة 14.03% من إجمالي عدد المصانع حيث بلغ عددها 1087 مصنعاً، وفي المركز الثالث يأتي نشاط "منتجات المطاط واللدائن" بعدد مصانع بلغ 1052 مصنعاً ونسبة بلغت 13.58% من إجمالي عدد المصانع، ويتضح أن هذه الأنشطة مجتمعة تشكل ما نسبته 48.39% من إجمالي عدد المصانع في المملكة. (أنظر الجدول رقم (1)).

جدول رقم (2): المؤشرات الأساسية للصناعات التحويلية في المملكة بنهاية عام 2017م

رمز النشاط	اسم النشاط	عدد المصانع	المساهمة النسبية للنشاط (%)	إجمالي التمويل (مليون ريال)	المساهمة النسبية للنشاط (%)	العمالة	المساهمة النسبية للنشاط (%)
10	المنتجات الغذائية	794	10.25	60,596.1	5.73	160,648	15.30
11	المشروبات	219	2.83	25,866.5	2.45	49,506	4.71
13	المنسوجات	102	1.32	6,522.9	0.62	18,215	1.73
14	الملبوسات	110	1.42	1,202.5	0.11	14,041	1.34
15	المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	32	0.41	526.8	0.05	2,607	0.25
16	الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الأثاث؛ اصناف من القش ومواد الضفر	98	1.26	1,558.6	0.15	8,599	0.82
17	الورق ومنتجات الورق	264	3.41	14,065.6	1.33	36,880	3.51
18	الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	42	0.54	2,181.4	0.21	5,229	0.50
19	فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	148	1.91	94,639.6	8.96	18,537	1.77
20	صنع المواد الكيماوية والمنتجات الكيماوية	751	9.69	565,598.3	53.53	99,794	9.50
21	المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	43	0.55	5,391.0	0.51	10,321	0.98
22	منتجات المطاط واللدائن	1052	13.58	27,906.8	2.64	98,811	9.41
23	منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	1610	20.78	103,246.3	9.77	199,560	19.00
24	الفلزات القاعدية	340	4.39	75,036.0	7.10	68,358	6.51
25	منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات	1087	14.03	24,271.5	2.30	115,916	11.04
26	الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية	49	0.63	3,123.9	0.30	9,934	0.95
27	المعدات الكهربائية	238	3.07	20,610.3	1.95	43,489	4.14
28	الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع اخر	222	2.86	15,334.5	1.45	32,878	3.13
29	المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	152	1.96	2,927.5	0.28	13,865	1.32
30	معدات النقل الاخرى	8	0.10	1,035.7	0.10	4,578	0.44
31	الأثاث	317	4.09	3,101.7	0.29	26,513	2.52
32	الصناعات التحويلية الاخرى	71	0.92	1,911.9	0.18	11,791	1.12
33	اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	3	0.0	10.8	0.0	830	0.0

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، إحصائيات المصانع حتى الربع الرابع من عام 2017م.

ملحوظة: الترتيب وفقاً للتصنيف الصناعي ISIC4

ثالثاً: حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي في المملكة

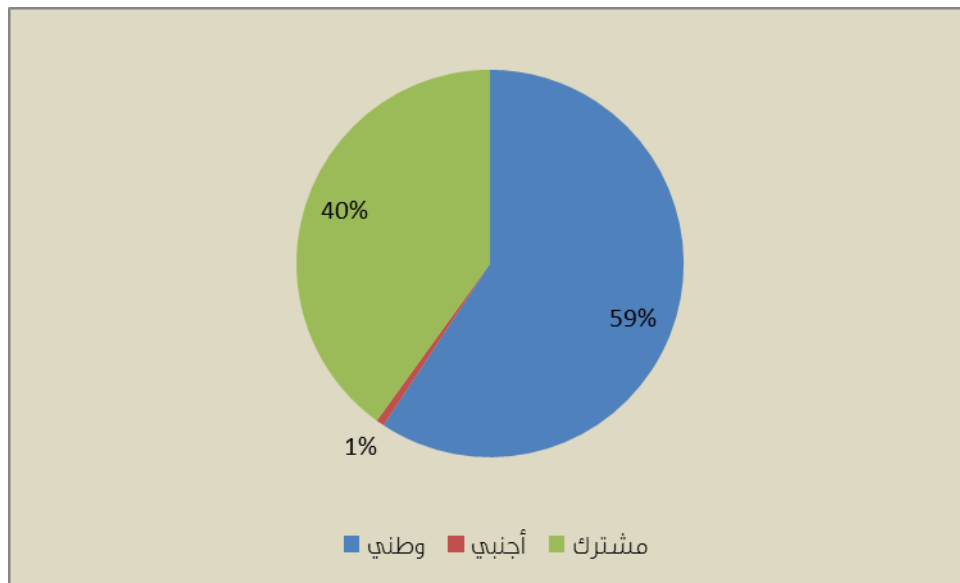
➤ يلاحظ من خلال النظر للجدول رقم (2) أن نشاط "المواد والمنتجات الكيميائية" حصل على النصيب الأكبر من هذا التمويل بنسبة بلغت 53.53%، يليه نشاط "منتجات المعادن اللافلزية" بنسبة 9.77%، ويأتي في المركز الثالث نشاط "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنسبة 8.96%، وتستحوذ هذه الأنشطة الثلاثة مجتمعةً على حوالي 71% من إجمالي التمويل المقدم للصناعات التحويلية في المملكة. (أنظر جدول رقم (2)).

رابعاً: توزيع الاستثمارات في الصناعات التحويلية السعودية

➤ بلغ رصيد الاستثمارات المشتركة في القطاع الصناعي في المملكة بنهاية عام 2017م حوالي 440.4 مليار ريال بما يشكل نسبة 40.05% من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وفي هذا السياق، يلاحظ الاستثمارات الوطنية قد شكلت نحو 59% من هذه الاستثمارات. (أنظر الشكل رقم (2)).

➤ يلاحظ أن الاستثمارات المشتركة الصناعية في نشاط "المنتجات الكيميائية والبتروكيماوية" قد بلغ 245.21 مليار ريال وذلك بنسبة نحو 43.35% من إجمالي الاستثمارات المشتركة في هذا القطاع البالغة حوالي 565.6 مليار ريال. (1)، (2)

الشكل رقم (2) توزيع الاستثمارات في الصناعات التحويلية السعودية



المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، إحصائيات المصانع حتى الربع الرابع من عام 2017م.

(1) وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، إحصائيات المصانع حتى الربع الرابع من عام 2017م.

(2) من المهم الإشارة هنا إلى المكون المعرفي في الصناعة السعودية، أنظر في ذلك غرفة الشرقية، المكون المعرفي في القطاع الصناعي السعودي، الواقع والمستقبل، 2016 م.

خامساً: واقع القطاع الصناعي في المنطقة الشرقية

عند النظر للجدول رقم (3)

- تحتل المنطقة الشرقية المركز الثالث بين مناطق المملكة فيما يتعلق بعدد المصانع في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يتركز بها 1732 مصنعاً يشكلون نسبة 22.34%.
- بلغ حجم التمويل في المنطقة الشرقية 645,143.7 مليون ريال، وهي تمثل حوالي 61.05% من حجم التمويل المقدم للصناعات التحويلية في المملكة، حيث احتلت المنطقة الشرقية المرتبة الأولى بين المناطق المملكة في هذا المجال. (أنظر الجدول رقم (3)).
- استحوذت المنطقة الشرقية على حوالي 24.02% من إجمالي العمالة، وبلغ عدد العمالة فيها 252,248 عاملاً حيث احتلت المرتبة الثالثة بعد منطقتي مكة المكرمة، والرياض، حيث بلغت نسبة كل منهما 24.17 و 38.01% وعلى التوالي.

جدول رقم (3): المؤشرات الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية في المنطقة الشرقية حتى نهاية الربع الرابع 2017م.

النشاط الصناعي		المصانع		التمويل (مليون ريال)		العمالة	
العدد	النسبي (%)	القيمة	النسبي (%)	العدد	النسبي (%)	العدد	النسبي (%)
3135	40.44	119,306.7	11.29	399,148	38.01		
1554	20.05	140,561.4	13.30	253,836	24.17		
1732	22.34	645,143.7	61.05	252,248	24.02		
1,331	17.17	151,654.4	14.35	144,979	13.80		
7752	100.00	1,056,666.2	100.00	1,050,211	100.00		

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، إحصائيات المصانع حتى الربع الرابع من عام 2017م.

سادساً: توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية الحجم والنشاط

توزيع المنشآت حسب الحجم

يلاحظ من خلال النظر للجدول رقم (4) ما يلي:-

- بلغ عدد المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية وفق الأحجام المختلفة ما يقارب 108 آلاف منشأة، فيما بلغ عدد المنشآت التي تشغل 5 عمال فما دون حوالي 84.4 ألف منشأة، وبلغ عدد المنشآت التي تشغل ما بين 5 عمال و 19 عاملاً حوالي 17.9 ألف منشأة. فيما بلغ عدد المنشآت التي تشغل 20 عاملاً فأكثر حوالي 5.7 ألف منشأة.
- أن الصناعات التحويلية تتركز في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة بلغت حوالي 78.15%، وأن هذا النوع من المنشآت يسيطر على كل من الأنشطة الصناعية التالية: الملابس

ومنتجات التبغ و المنسوجات و المنتجات الغذائية بنسب مئوية بلغت 93.1 % و 88.8% و 84.7% و 80.7 % على التوالي . في حين لم تتجاوز نسبتها 19% في نشاط صناعة الفلزات القاعدية.

➤ بلغت الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجال صناعة المواد حوالى 24.5%.

توزيع المنشآت حسب النشاط

يلاحظ من خلال النظر للجدول رقم (4)

- أن منشآت الصناعات التحويلية تتركز في قطاع الملبوسات بنسبة تصل إلى حوالى 30%.
- يحتل كل من نشاط المعادن المشكلة، وأصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات المرتبتين الثانية والثالثة بنسب بلغت حوالى 19.55 و 11.45 % على التوالي، يلي ذلك نشاط المواد الغذائية بنسبة بلغت حوالى 10.93% فقط.

جدول رقم (4) : عدد المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية حسب المجال وحجم المنشأة في عام 2016م

النشاط الاقتصادي	أقل من 0 مشتغلين	0 - ١٩ مشتغل	٢٠ مشتغل فأكثر	الجملة	الأهمية النسبية (%)
10 المنتجات الغذائية	9,528	1,583	693	10.93	10.93
11 المشروبات	630	242	139	0.94	0.94
12 منتجات التبغ	71	8	1	0.07	0.07
13 المنسوجات	2,004	272	94	2.19	2.19
14 الملابس	30,396	2,133	121	30.22	30.22
15 المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	108	16	17	0.13	0.13
16 الخشب ومنتجات الخشب والفلين	3,347	1,487	151	4.61	4.61
17 الورق ومنتجات الورق	90	128	127	0.32	0.32
18 الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	806	430	179	1.31	1.31
19 فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	32	71	26	0.12	0.12
20 المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	371	585	558	1.40	1.40
21 المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	24	18	52	0.09	0.09
22 منتجات المطاط واللدائن	217	318	250	0.73	0.73
23 منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1,764	1,683	1,191	4.29	4.29
24 الفلزات القاعدية	112	202	288	0.56	0.56
25 منتجات المعادن المشكلة (باستثناء الآلات والمعدات)	15,050	5,320	756	19.55	19.55
26 الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	65	43	33	0.13	0.13
27 المعدات الكهربائية	318	99	196	0.57	0.57
28 الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	114	135	122	0.34	0.34
29 المركبات ذات المحركات والمركبات	87	164	79	0.31	0.31
30 معدات النقل الأخرى	24	12	10	0.04	0.04
31 الأثاث	7,426	2,183	366	9.23	9.23
32 الصناعات التحويلية الأخرى	359	87	64	0.47	0.47
33 إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	11,491	688	191	11.45	11.45
الجملة	84,434	17,907	5,704	108,045	100.00

المصدر: موقع الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الاقتصادية لعام 2016م.

سابعاً: توزيع العمالة السعودية وغير السعودية في قطاع الصناعات التحويلية

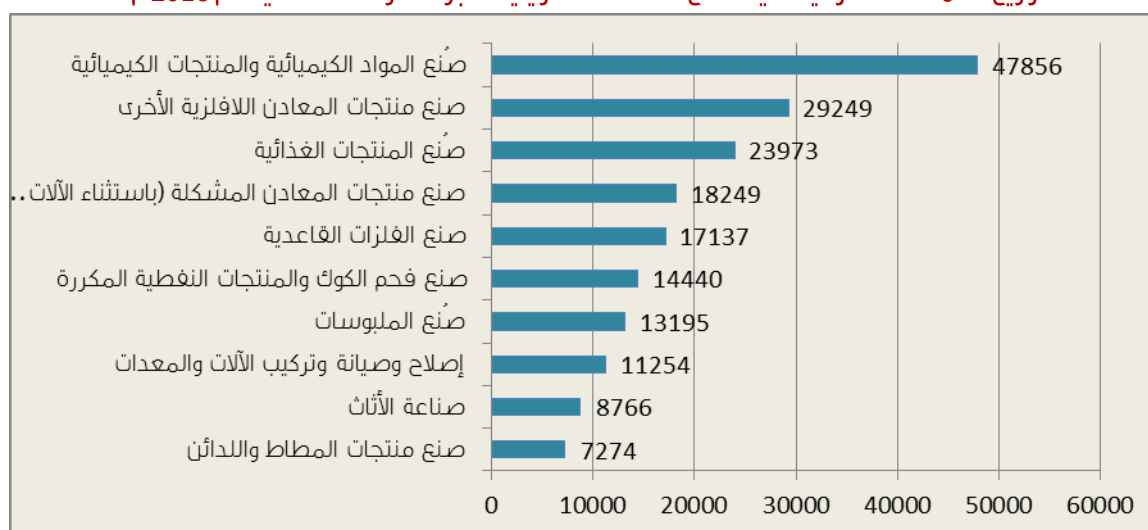
1 - توزيع العمالة السعودية في أنشطة قطاع الصناعات التحويلية

يلاحظ من خلال النظر للشكل رقم (3) والذي يبين توزيع العمالة السعودية في قطاع الصناعة التحويلية لأكثر عشر أنشطة ما يلي:-

- احتل نشاط الصناعات الكيماوية أعلى مرتبة في توظيف العمالة السعودية، حيث بلغ عدد السعوديين في هذا القطاع 47856 عاملاً.
- احتل قطاع صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى المرتبة الثانية في توظيف السعوديين ، حيث بلغ عدد السعوديين في هذا القطاع 29249 عاملاً .
- احتل نشاط صنع منتجات المطاط واللدائن المرتبة العاشرة ، وبلغ عدد العاملين في هذا النشاط 7274 عاملاً.

الشكل رقم (3)

توزيع العمالة السعودية في قطاع الصناعة التحويلية لأكثر عشر أنشطة في عام 2016 م



المصدر: إعداد غرفة الشرقية بالاعتماد على مسح المنشآت الاقتصادية لعام 2016م/ موقع الهيئة العامة للإحصاء على الانترنت

2-توزيع العمالة غير السعودية في أنشطة قطاع الصناعات التحويلية

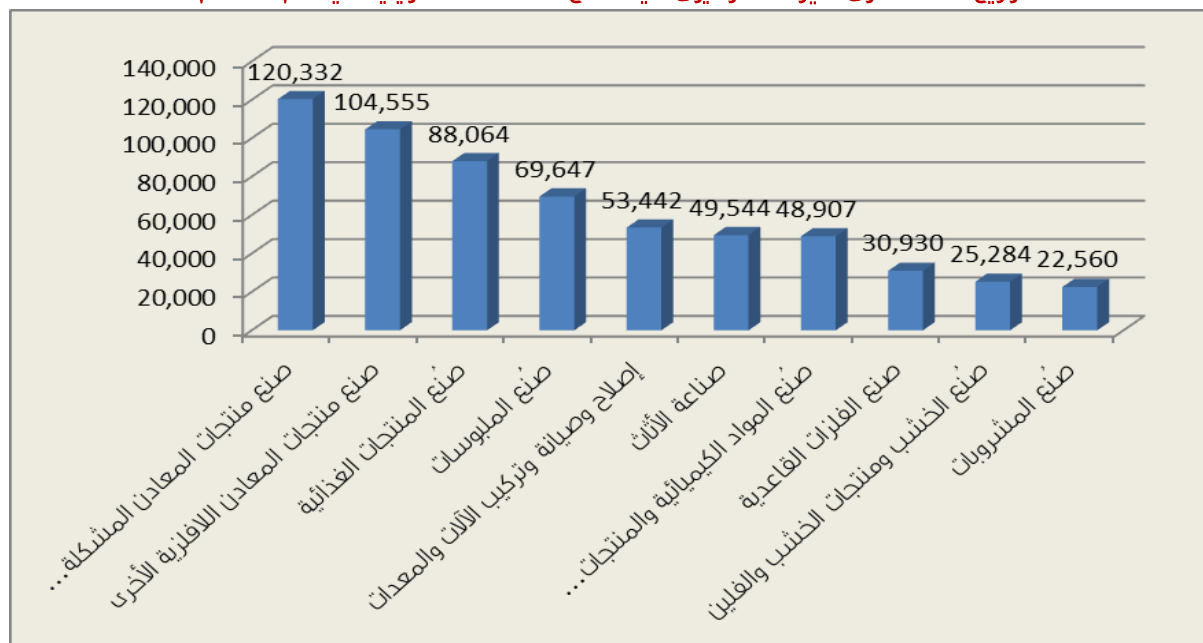
يلاحظ من خلال النظر للشكل رقم (4) والذي يبين توزيع العمالة غير السعودية في قطاع الصناعة التحويلية لأكثر عشر أنشطة ما يلي:-

- احتل نشاط منتجات المعادن المشكلة أعلى مرتبة في توظيف العمالة غير السعودية، حيث بلغ عدد هؤلاء في هذا القطاع حوالي 120.3 ألف عامل.
- احتل قطاع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى المرتبة الثانية في توظيف غير السعوديين وقد بلغ عددهم في هذا النشاط 104.5 ألف عامل .

- احتل نشاط المشروبات المرتبة العاشرة ، وبلغ عدد العاملين في هذا النشاط 22.6 ألف عامل.

الشكل رقم (4)

توزيع المشتغلون غير السعوديون في قطاع الصناعات التحويلية في عام 2016 م



المصدر: إعداد غرفة الشرقية بالاعتماد على مسح المنشآت الاقتصادية لعام 2016م/ موقع الهيئة العامة للإحصاء على الانترنت

ثامناً: التكوين الرأسمالي في الصناعات التحويلية

يلاحظ من خلال النظر للجدول رقم (5) ما يلي:-

- بلغ صافي الأصول في قطاع الصناعات التحويلية حوالي 49.6 مليار ريال في عام 2016 م وأنشطة المواد الغذائية حوالي 3.26 مليار ريال.
- بلغ صافي الأصول في نشاط صنع المواد الكيماوية والمنتجات الكيماوية حوالي 23.8 مليار ريال، ويلاحظ أيضاً أن نشاط صنع الفلزات القاعدية قد بلغت صافي أصوله ما يقارب الـ 8.8 مليار ريال، في حين بلغت أنشطة إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات ما يقارب 1.9 مليار ريال.

جدول رقم (5)
التكوين الرأسمالي حسب النشاط الاقتصادي لقطاع الصناعات التحويلية 2016م
(بآلاف الريالات)

النشاط الاقتصادي	الأصول المشتراة	الأصول المبيعة	صافي الأصول
10 المنتجات الغذائية	3,842,638	584,046	3,258,592
11 المشروبات	744,278	100,149	644,129
12 منتجات التبغ	1,824	480	1,344
13 المنسوجات	641,967	38,181	603,786
14 الملابس	701,898	69,550	632,348
15 المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	90,162	25	90,137
16 الخشب ومنتجات الخشب والفلين	452,727	32,647	420,080
17 الورق ومنتجات الورق	582,289	72,673	509,616
18 الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	528,578	54,035	474,543
19 فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	4,399,811	123,325	4,276,486
20 المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	25,463,125	1,663,322	23,799,803
21 المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	185,262	865	184,397
22 منتجات المطاط واللدائن	464,409	35,270	429,139
23 منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	10,229,053	1,428,162	8,800,891
24 الفلزات القاعدية	348,309	74,099	274,210
25 منتجات المعادن المشكلة (باستثناء الآلات والمعدات)	673,605	119,747	553,858
26 الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	193,810	24	193,786
27 المعدات الكهربائية	589,491	194,565	394,926
28 الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	416,778	23,936	392,842
29 المركبات ذات المحركات والمركبات	276,337	3,961	272,376
30 معدات النقل الأخرى	320,128	94	320,034
31 الأثاث	1,166,382	191,164	975,218
32 الصناعات التحويلية الأخرى	172,833	6,412	166,421
33 إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	3,480,227	1,522,066	1,958,161
الجملة	55,965,921	6,338,798	49,627,123

المصدر: موقع الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الاقتصادية لعام 2016م.

القسم الثالث

دعم الصناعة في ضوء التجارب الدولية

أولاً: مفهوم دعم الصناعة من خلال تحفيز الطلب

يمكن دعم الصناعة من خلال تحفيز الطلب عن طريق ما يلي:

- **تحسين السوق** بما يمكن الشركات المحلية الاستفادة من المزايا الموجودة للاستفادة من فرص الطلب الناشئة.
- **تعزيز التغيير التكنولوجي وبناء القدرات الإنتاجية**، بحيث تتمكن الشركات المحلية من الدخول إلى قطاعات لا يمكنها بدون الدعم أن تدخلها لكي تتطور وتنمو.
- **تطوير القدرات للشركات مثل البصيرة التكنولوجية** Technological Insight عن طريق مساعدة الشركات المحلية على تحديد أو توقع التغيرات في الطلب على منتجات التصنيع. وفي هذا السياق، يمكن التركيز على ما يلي:-
 - مزودي المعلومات والذين يشيرون إلى الاتجاهات المرغوبة للتصنيع ودراسات سلوك المستهلك المتعلقة بمنتجات التصنيع المرغوبة.
 - الآليات التنظيمية
 - الآليات المشتركة للابتكار والاختراع.
 - استهداف المستهلكين النهائيين للبضائع المصنعة. ⁽¹⁾

- وهنا تبرز الحاجة إلى تعزيز التكامل بين الجهات ذات العلاقة، حيث يواجه واضعو السياسات التحدي المتمثل في توفير التوازن والانسجام بين كافة العلاقات الاقتصادية في الدولة، ⁽²⁾ ويوصى هنا باتخاذ سياسات توجيهية تعتمد على الطلب لتعزيز التنويع وتشجيع التحول الاقتصادي. لذلك يجب أن تساعد المبادرات الرامية إلى تحسين الرفاه أو تنفيذ السياسات الصناعية التي تركز على الطلب لمعالجة بعض التحديات التنموية. ⁽³⁾
- ويمكن أن تكون السياسات التي تعتمد على الطلب إلزامية أو غير منتظمة، ويمكن أن تعمل على المستوى المحلي والدولي. ويمكن أن تحقق أهدافاً متعددة جنباً إلى جنب، أو بالاقتران مع

(1) Saviotti, P.P., 2001. Variety, Growth and Demand. Journal of Evolutionary Economics, 11(1), pp. 119–142. And Saviotti, P.P. and Pyka, A., 2013. The Co-evolution of Innovation, Demand and Growth. Economics of Innovation and New Technology, 22(5), pp. 461–482.

(2) UNIDO. Industrial Development Report 2016. The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development. Vienna.

(3) Hadlen, K.C. and Massard da Fonseca, E., 2013. Health Policy as Industrial Policy: Brazil in Comparative Perspective. Politics and Society, 41(4), pp. 561–587.

سياسة تعتمد على زيادة العرض ، وذلك من خلال استهداف الطلب النهائي ، حيث يمكن التأثير على رغبة المستهلكين في شراء المنتجات.⁽¹⁾

ثانياً: التجارب الدولية في تحفيز الطلب الداخلي على الصناعة إزالة الحواجز السوقية (تجربة تشيلي)

➤ إن إزالة الحواجز السوقية واجتذاب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التصنيع القائم على الميزة النسبية هي آليات دعم الصناعة ، وهنا نشير إلى تجربة تشيلي وجهودها في الاستفادة من الطلب العالمي الهائل والمزايد على المنتجات القائمة على الليثيوم. لذا قامت التشيلي بجهود كبيرة من أجل تطوير قدرات معالجة الليثيوم لديها ، وذلك من خلال الاستفادة من ظروف بيئة العمل المتطورة وزيادة الانفتاح التجاري وتسهيل الاستثمار الأجنبي. ونقل التكنولوجيا. كذلك استفادت من احتياطاتها الضخمة من الليثيوم ، وتعتبر تشيلي ثاني أكبر منتج في العالم ، بعد أستراليا.⁽²⁾

➤ فعلى الرغم من أن تشيلي تمارس رقابة صارمة على استخراج الليثيوم ، إذ أن شركتين فقط تمتلكان حقوق استخراج ، وهما شركة Albemarle الأمريكية و Sociedad Química و Minera de Chile S.A - وقد طرحت وكالة التنمية الاقتصادية التشيلي (CORFO) ووكالة تشجيع الاستثمارات الأجنبية (InvestChile) في مارس 2017م عرضاً دولياً لجذب الاستثمار في التنمية المحلية للصناعات التي تستخدم الليثيوم كمدخل رئيسي ، بما في ذلك بطاريات الليثيوم ومكوناتها. بحيث تستفيد الشركات الفائزة، من الوصول إلى 25% من المنتجات التي تعمل بالليثيوم على مدى 27 سنة.

البرازيل

➤ على الرغم من أن البرازيل ظلت لفترة طويلة موطناً لتصميم الطائرات وتصنيعها ، إلا أن الأنشطة الصناعية على نطاق واسع ترتبط بأساس شركة إمبراير التي تعد واحدة من أكبر ثلاث شركات تصنيع للطائرات التجارية في العالم. ونشير هنا أن مجموعة من عوامل عديدة ساعدت البرازيل في الدخول إلى مرحلة جديدة في تصميم الطائرات البرازيلية.⁽¹⁾

(1) Priem, R.L., Li, S. and Carr, J.C., 2012. Insights and New Directions from Demand-Side Approaches to Technology Innovation, Entrepreneurship, and Strategic Management Research. Journal of Management, 38(1), pp. 346–374.

(2) Jaskula, B.W., 2017. Lithium. Mineral Commodity Summaries, January 2017. Reston, VA: U.S. Geological Survey.

(1) Vértessy, D., 2017. Preconditions, Windows of Opportunity and Innovation Strategies: Successive Leadership Changes in the Regional Jet Industry. Research Policy, 46(2), pp. 388–403.

الأرجنتين

➤ يمكن أن تقوم الحكومة بمساعدة الشركات المحلية في تحديد المتغيرات الناشئة في الطلب على السلع المصنعة.⁽²⁾

➤ وهنا نشير أن برنامج اليقظة التكنولوجية الذي أطلقته الأرجنتين ، والذي يشمل القطاع الحكومي و القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى. ويمكن للمستخدمين الوصول إلى المعلومات حول الاتجاهات التكنولوجية والتغيرات التنظيمية وفرص الأعمال الناشئة والنتائج من البحوث الأكاديمية ومواضيع أخرى محلياً وعالمياً من خلال النشرات الإلكترونية ، وكذلك من خلال مكتب للوثائق والدراسات المتخصصة في قطاعات مختارة من المصانع.

➤ وتبرز أهمية تحديد الحالة الراهنة للبيئة العلمية والتقنية والتكنولوجية لتمكين صنع القرار والتخطيط، حيث يتم نشر المعلومات لزيادة القدرة على التنبؤ بالفرص التكنولوجية في الصناعة بما في ذلك التهديدات والفرص المتاحة . ويتمثل الجهد الرسمي الحكومي لتطوير القدرات من أجل اليقظة التقنية ، في وضع برامج تحقق هذا الهدف (مثال على ذلك برنامج انتينا تكنولوجيا الذي تم إطلاقه في عام 2013م من قبل كل من وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الأرجنتين ، بالتعاون مع الرابطة الصناعية الأرجنتينية (MINCYT)).

الطلب على السلع المصنعة كمتغير قابل للتنفيذ (التجربة الهندية)

➤ قدمت الحكومة الهندية حوافز كثيرة لتشجيع الصناعة التحويلية المحلية وزيادة قدرتها التنافسية. وبالتوازي مع ذلك ، فقد دعمت تبني الملصقات الطوعية لزيادة وعي المستهلك بأهمية الاهتمام بالبيئة. وفي عام 2006م، نفذت وزارة الطاقة خطة طوعية جديدة لوضع العلامات ووضع البطاقات التعريفية لمساعدة المستهلكين على اتخاذ قرارات عقلانية بشأن توفير الطاقة والتركيز على المنتجات التي توفر الطاقة، وفي الوقت نفسه تخفيض التكاليف. حيث يقوم مكتب كفاءة الطاقة بتعزيز وتسهيل تبني هذا النظام، ويقوم بشرح الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة "المصادق عليها" من خلال العلامات الملصقة على الأجهزة المصنعة. وبذلك تم وضع ملصقات إلزامية لخمس مجموعات من المنتجات وكذلك ملصقات طوعية لستة عشر مجموعة أخرى. وقد أدخلت الخطة نماذج للرصد والتحقق، وتم إطلاق الحملات الإعلامية بشأنها.⁽¹⁾

⁽²⁾ Pietrobelli, C. and Puppato, F., 2015. Technology Foresight and Industrial Strategy in Developing Countries. UNU-Merit Working Papers 16. Maastricht: United Nations University — Maastricht Economic and Social Research Institute on Innovation and Technology.

⁽¹⁾ Bureau of Energy Efficiency India, 2016. Guidelines for Permittee-standards and Labeling Program of BEE. Bureau of Energy Efficiency India. Available at: www.beestarlable.com/Content/Files/Scheme%20of%20energy%20efficiency%20labelling.pdf

الصين

- حددت الخطة الخمسية الوطنية الحالية للصين صناعات الاستراتيجية التي يجب تطويرها على أساس الابتكار ، وأن تكون الصناعة خضراء أو ما يعرف ب تخضير الصناعة Green Manufacturing و تم تحديد ثلاثة أهداف رئيسية للخطة التي تهدف إلى تنمية الصناعة وهي:- خدمات الطاقة، وتحويل وتحديث صناعة السيارات الصينية، وتحسين جودة الهواء من خلال تقليل انبعاثات المركبات.(2)
- ومن المتوقع أن يدعم تعزيز هذه الصناعة جهود الدولة في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% إلى 45% عن مستوى عام 2005م وذلك بحلول نهاية عام 2020م.(3)

ثالثاً: بعض التجارب الدولية لزيادة المحتوى المحلي للصناعة

الهند

- أن المعايير والقواعد الهندية تشترط على صانعي السيارات القيام بتوقيع مذكرة تفاهم منذ بداية نشاطهم و تلزمهم باستخدام نسبة محتوى محلي لا تقل عن 50 % مع حلول العام الثالث من بدء الإنتاج ، و ألا تزيد نسبة المكون المستورد عن 30% بحلول العام الخامس ، كما يشترط على مصنعي السيارات تحقيق توازن بين قيمة وارداتهم وقيمة صادراتهم Trade Balancing Condition ، يضاف ذلك تطبيق الحكومة الهندية لنظام الرد الضريبي Tax Rebate وتستفيد منه العديد من الصناعات المحلية وبما يجعلها في ميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات الأجنبية.(4)
- يذكر هنا أنه تم إطلاق برنامج صنع في الهند Make in India منذ عام 2014م ، وذلك من خلال منصة إلكترونية بهدف تشجيع الشركات المحلية والأجنبية لتصنيع منتجاتها في الهند. وتحويل الهند لتكون مقصداً صناعياً على مستوى العالم وأهم الفوائد للصناعة هي:(1)
 - فتح المجال أمام للصناعة لتنمو وتتطور.
 - منح أفضلية للمنتج المحلي في المشتريات الحكومية العامة.
 - تحسين متطلبات القيم المضافة في بعض الصناعات مثل الطاقة والصناعة الالكترونية

(2) Zhang, X., Wang, K., Hao, Y., Fan, J.-L. and Wei, Y.-M., 2013. The Impact of Government Policy on Preference for NEVs: The Evidence from China. Energy Policy, 61, pp. 382–393.

(3) Zhang, X. and Bai, X., 2017. Incentive Policies from 2006 to 2016 and New Energy Vehicle Adoption in 2010–2020 in China. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 70, pp. 24–43.

(4) أنظر: غرفة الشرقية ، كتاب توطيّن الصناعة كمدخل للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، 2010م

(1) UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development

الاكوادور

➤ تم إطلاق برنامج Primero Ecuador منذ عام 2009م ، وذلك لعدة أهداف استراتيجية أهمها تحسين الجودة، وتقوية الإنتاج الوطني والتجارة، والتوعية بالمنتج الوطني، وأهم الفوائد للصناعة هي: ⁽²⁾

- زيادة المحتوى الوطني.
- تحسين الوصول لتمويل الموزعين .
- الربحية طويلة المدى للصناعة .

أوغندا

➤ تمت المصادقة على برنامج Buy Uganda –Build Uganda في عام 2014م وبدأ تنفيذ البرنامج عام 2016م، وذلك لعدة أهداف أهمها : زيادة الاستهلاك من المنتجات المحلية من خلال المشتريات الحكومية، وتشجيع المستهلكين في القطاع الخاص لشراء المنتج المحلي، وزيادة مساهمة الشركات المحلية في التجارة. وأهم الفوائد للصناعة هي: ⁽³⁾

- زيادة ربحية المنتجين المحليين ومزودي المنتجات .
- تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة التوظيف.

جنوب إفريقيا

يتم تطبيق برنامج Proudly south Africa منذ عام 2001م وهذا البرنامج مبني على أسس النموذج الاستراتيجي. ⁽¹⁾ ويهدف البرنامج إلى تشجيع المواطنين على تقديم مبادرات فردية ومؤسسية للمساهمة في النمو الاقتصادي للدولة، علماً أن الأهداف الاستراتيجية للبرنامج تشمل زيادة التوظيف المستدام، وتحسين الانتاجية، و التأكيد على المسؤولية تجاه البيئة، و كذلك تنشيط الشراء المحلي.

وأهم الفوائد للصناعة هي: ⁽²⁾

⁽²⁾ UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development.

⁽³⁾ UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development.

⁽¹⁾ قامت أستراليا عام ١٩٩١. للمزيد من التفاصيل أنظر: غرفة الشرقية ، كتاب توطيّن الصناعة كمدخل للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، 2010م

⁽²⁾ UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development.

- زيادة مساهمة الانتاج المحلي بنسبة 50 %.
- توفير نصف مليون وظيفة بحلول عام 2020م.

رواندا

يتم تطبيق برنامج Buy Made Rwanda منذ عام 2014م لتشجيع نمو المنشآت في الدولة. ومن ضمن أهدافه الاستراتيجية زيادة التوظيف، وتشجيع الاستثمار في الطاقة. وتفضيل المنتجين المحليين في المشتريات الحكومية، وتوعية المستهلكين بأهمية شراء المنتج الوطني، والذي يؤمل أن يؤدي إلى توفير السلعة بسعر جيد، وأهم الفوائد للصناعة هي: ⁽³⁾

- منح أفضلية للمنتج الوطني.
- تحسين وتقوية الصورة النمطية بشأن المنتجات الوطنية.

النرويج ⁽⁴⁾

تعتبر النرويج من أهم دول العالم المصدرة للبترول والغاز ، وفيما يخص سياسة النرويج في تعظيم الشراء المحلي، فقد تم التركيز على البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ، حيث أن الشركات الدولية التي دخلت النرويج منذ السبعينات تم تشجيعها لتقوم بتكوين شراكات مع الشركات النرويجية والمؤسسات البحثية النرويجية، فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير فقد قامت الحكومة النرويجية بالاشتراط على هذه الشركات الدولية في عقود ترخيص مزاولة النشاط على ضرورة قيامها بنقل التكنولوجيا ، وقد نتج عن ذلك قيام هذه الشركات بتكوين مراكز للبحث والتطوير في النرويج. ⁽⁵⁾

رابعاً: التجمعات الصناعية في بعض الدول كأحد آليات دعم الصناعة التحويلية

نشير هنا إلى أن التجارب الدولية تفيد بأن التجمعات الصناعية تعتبر أحد آليات دعم الصناعة التحويلية، ومن أهم التجارب الرائدة في هذا المجال تجربة وادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة وادي التغليف في إيطاليا، والتجربة الهندية في التجمعات التي ساعدت على تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتجربة وادي سينوس والذي مكّن البرازيل من احتلال مركز دولي متقدم في مجال إنتاج

⁽³⁾ UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development.

⁽⁴⁾ Norway: A Local Content Success Story, available on www.oilandgasiq.com

⁽⁵⁾ لمزيد من التفاصيل حول تجارب الدول في زيادة المحتوى المحلي ، أنظر غرفة الشرقية، توطين الصناعة كمدخل للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، 2010م

وتصدير المنتجات الجلدية، وتجربة النرويج في تأسيس أكبر تجمع صناعي متخصص في الصناعات المساندة لقطاع النفط والغاز. ⁽¹⁾

⁽¹⁾ غرفة الشرقية، كتاب آفاق تطبيق التجمعات الصناعية ، وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، عام 2013م

القسم الرابع

الدور الحكومي في دعم الصناعات التحويلية بالمملكة

أولاً: رؤية المملكة 2030 لتنمية الصناعة السعودية

أكدت رؤية المملكة 2030 على دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة ورفع مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35% ومنح دور أكبر للمنشآت الصغيرة: بحيث يرتفع نصيبها من إجمالي التمويل بالمملكة من 5% إلى 20% بحلول عام 2030م، وكذلك العمل على إطلاق القطاعات الواعدة وفق الرؤية 2030م، وذلك من خلال توطيد قطاع الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية، وتطوير مواقع سياحية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، تيسير إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، تهيئة المواقع التاريخية، تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، تشجيع التنقيب عن الثروات المعدنية والاستمرار في توطيد قطاع النفط والغاز ومضاعفة إنتاج الغاز وإنشاء شبكة وطنية للتوسع في توزيعه، وبناء مدينة لصناعة الطاقة. المؤشرات المستهدفة للوصول إلى اقتصاد مزدهر ذو استثمار فاعل، تستهدف المملكة بحلول عام 2030م تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة حجم الاقتصاد السعودي وانتقاله من المرتبة 19 إلى أحد المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم.
- زيادة نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%.
- زيادة قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى ما يزيد عن 7 تريليونات ريال.

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية للصناعة

- صدر قرار مجلس الشورى رقم (46/28) بتاريخ 1429/2/18هـ بالموافقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 1441هـ على أن تتضمن ما يلي:-
- استمرار البرامج والسياسات، والحوافز المتاحة حالياً للقطاع الصناعي.
- تحقيق التنمية الصناعية في رؤية الاستراتيجية الوطنية للصناعة على أساس قيام صناعة منافسة عالمياً تعتمد على الميزة النسبية المتوفرة في الثروات البترولية، والغاز والثروات المعدنية وترتكز على الابتكار.
- وضع برنامج زمني تنفيذي للاستراتيجية خلال مائة وثمانين يوماً من إقرار الاستراتيجية.

➤ تشير إلى أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة تقدم رؤية وطنية للدور المحوري لقطاع الصناعة في النمو وفي التنمية وفي ترسيخ واستدامة الثروة في المملكة عن طريق تعظيم عائدات ثروتها الطبيعية واستثمارها لتوطين الخبرات البشرية المنتجة وتنويع الاقتصاد. كما تقدم رسماً لوسائل تحقيق ذلك الدور بما في ذلك آليات تحليل تفصيلي للوضع الراهن للصناعة في المملكة، والتوجهات الاقتصادية والتقنية في العالم. وتتبنى الاستراتيجية تحقيق الدور

المأمول للصناعة في توجه المملكة نحو اقتصاد قائم على المعرفة وأولها المعرفة في حقول الطاقة والبتروكيماويات بما فيه من تعزيز للقدرات الابتكارية والتنافسية والتنوع الصناعي معتمدة بذلك على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى التنمية المتوازنة على مستوى مناطق المملكة ومستفيدة من الميزات النسبية لكل منها. ⁽¹⁾

ثالثاً: الدور الحكومي في نقل وتوطين التقنية في الصناعات التحويلية في المملكة :

- إن الحكومة أدركت ⁽²⁾ في فترة مبكرة من مراحل التنمية أهمية الاستثمار الأجنبي في عملية نقل التقنيات، وأساليب الإدارة الحديثة، وتنمية القدرات الذاتية للقطاع الخاص، وتعد برامج التوازن الاقتصادي بجانب نظام استثمار رأس المال الأجنبي من الأدوات الرئيسية الهامة لسياسة الحكومة التشجيعية للمشاريع المشتركة وتعمل الحكومة على تطوير السبل والآليات لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وعلى المحاور الآتية:
- إبرام المزيد من اتفاقيات حماية وضمان الاستثمار الأجنبي مع الدول الصناعية.
- الاستمرار في تسهيل الإجراءات النظامية والإدارية الخاصة بترخيص المشاريع الأجنبية في المملكة.
- توسيع نطاق برامج التوازن الاقتصادي ليشمل المشاريع المدنية الكبيرة.

رابعاً : دور المدن الصناعية التابعة لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية نبذه

- تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" في عام 2001م، وتتمثل مسؤوليتها في تطوير أراضٍ صناعية متكاملة الخدمات، فقد عملت "مدن" على إنشاء المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، حيث تشرف الهيئة حالياً على 35 مدينة صناعية ما بين قائمة وتحت التطوير في مختلف مناطق المملكة، حتى تجاوز تطوير الأراضي الصناعية 182 مليون متر مربع بنهاية 2016م.
- تضم المدن الصناعية القائمة أكثر من 3054 مصنعاً منتجاً وأكثر من 6074 عقداً صناعياً وخدمياً ولوجستياً وتزيد استثماراتها عن 500 مليار ريال ويعمل فيها أكثر من 528 ألف موظف.
- تعمل الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" بصورة منتظمة على تقديم الخدمات التي تلبي متطلبات العملاء وتوقعاتهم، أو التفوق عليها، وتواصل بنشاط مستمر

⁽¹⁾وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ، الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ٢٠٤٠هـ وآليات التنفيذ.

⁽²⁾ فيما يتعلق بنقل التقنية وتوطينها ، نشير إلى الدور الكبير الذي تقوم به مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقولوجيا، حيث تقوم بتنظيم لقاءات بين القطاع الصناعي في المملكة وخبراء التقنية وتقوم كذلك بالمساعدة في إجراء دراسات تختص باختيار التقنيات المناسبة للمملكة كما تقوم بتنفيذ برامج بحث تطبيقية وطنية بالتعاون مع جهات أجنبية مثل فرنسا في مجال الاستشعار عن بعد وتايوان في مجال تربية الأسماك وألمانيا وأمريكا في مجال الطاقة المتجددة واليابان في مجال التقنية الحيوية . أنظر : غرفة الشرقية، كتيب ، آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، عام 2015م.

تطوير جودة الخدمات من خلال البرامج التي من شأنها تمكين الموظفين من القيام بمهامهم على نحو صحيح. ⁽¹⁾

من أهم مزايا الاستثمار في المدن الصناعية ⁽²⁾

- القيمة الإيجارية تبدأ من ريال واحد لكل متر مربع للأراضي الصناعية.
- فرص استثمارية في مجالات صناعية، سكنية، لوجستية، تجارية، خدمية، تقنية.
- تسليم الأرض في المدن المتاحة خلال فترة وجيزة من تاريخ تقديم الطلب إلكترونياً عبر موقع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن".
- مساحات ومواقع متعددة في جميع مناطق المملكة.
- بنية تحتية متكاملة وتطوير مستمر لمزيد من الخدمات (مياه، شبكة اتصالات متقدمة، أمن صناعي، خدمات حكومية، مجمعات تجارية، مجمعات سكنية...).
- تسهيلات مالية وقروض تصل إلى 75 % من تكلفة المشروع.
- إعفاء جمركي للمواد الخام.
- إعفاء جمركي للآلات والمعدات.
- التزام الدولة بتوصيل الخدمات الرئيسية كالطرق والكهرباء.
- خدمات وأراض صناعية بأسعار منخفضة.
- إمكانية الاستثمار بإنشاء مبانٍ للمصانع النموذجية (الجاهزة) وتأجيرها. وفرص استثمارية بنظام (PPP).

خامساً: دور المدن الاقتصادية الصناعية التابعة لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية في دعم الصناعة ⁽¹⁾

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (رابع)

- موقع: بنيت في موقع أصلي قبالة البحر الأحمر شمال جدة.
- التركيز: الميناء والخدمات اللوجستية والصناعات الخفيفة والخدمات.
- الحجم: 168 مليون متر مربع.
- حجم الاستثمار: 27 مليار دولار.
- العمالة: مليون وظيفة.
- عدد السكان: 2 مليون نسمة.
- تحتوي المدينة على ما يلي:-
 - ميناء حديث عالمي المستوى - المنطقة الصناعية.
 - الجزيرة المالية - منطقة التعليم.

⁽¹⁾ أنظر موقع مدن على شبكة الانترنت

<https://www.modon.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

⁽²⁾ أنظر:

https://www.modon.gov.sa/ar/CustomerService/Pages/investment_and_cost_advantages_of_industry.aspx

⁽¹⁾ SAGIA , Economic Cities Agency, Saudi Arabia's Economic Cities : Available on

<https://www.oecd.org/mena/competitiveness/38906206.pdf>

- منتجعات - منطقة سكنية.
- المطور الرئيسي: إعمار المدينة الاقتصادية.

مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية (حائل)

- موقع: على مفترق طرق التجارة والنقل للطرق في الشرق الأوسط
- التركيز: الخدمات اللوجستية ، والأعمال التجارية الزراعية ، والمعادن ، ومواد البناء
- الحجم: 156 مليون متر مربع
- حجم الاستثمار: 8 مليارات دولار
- العمالة: 55 ألف وظيفة جديدة
- عدد السكان: 80 ألف نسمة
- تحتوي المدينة على ما يلي:-
- مركز الصناعات البتروكيماوية -مركز الأعمال -مركز المعرفة
- صناعات زراعية -مركز التعدين -منطقة ترفيه
- المطور الرئيسي: شركة ركيزة القابضة.

مدينة المعرفة الاقتصادية (المدينة المنورة):

- موقع: بالقرب من المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة.
- التركيز على: الصناعات القائمة على المعرفة ذات التركيز الإسلامي والخدمات .
- الحجم: 4.8 مليون متر مربع.
- حجم الاستثمار: ٧ مليارات دولار أمريكي.
- العمالة: 20 ألف وظيفة جديدة.
- عدد السكان: 200 ألف شخص.
- يحتوي المشروع على :
- متنزه ترفيهي / تحت عنوان التراث النبوي.
- العلوم الطبية ومركز التكنولوجيا الحيوية.
- حديقة التكنولوجيا العالية - مركز الدراسات والحضارة الإسلامية.
- مركز نقل متعدد الوسائط - منطقة تجارية.
- مركز التجزئة الرئيسي (الأسواق) - مجمع الفنادق.
- المطور الرئيسي: رباعية الدولية.

مدينة جازان الاقتصادية:

- الموقع: على البحر الأحمر في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة
- التركيز: الصناعات كثيفة العمالة والطاقة
- الحجم: 100 مليون متر مربع
- حجم الاستثمار: 27 مليار دولار أمريكي

- العمالة: 500 ألف فرصة عمل جديدة
- عدد السكان: 250 ألف نسمة
- مكونات المشروع:
- المجمع الصناعي الزراعي (سيحتل 2/3 من المدينة) - الميناء البحري
- إعادة تعبئة المواد الزراعية وتوزيعها و مصايد الأسماك
- المركز الثقافي والتجاري ، الصحة والتعليم
- المطور الرئيسي شركة MMC International

رحب القطاع الخاص بخبر إسناد الإشراف على المدينة الاقتصادية في جازان إلى الهيئة الملكية للجبيل وينبع، نظراً لمسيرة النجاح التي عرفت بها الهيئة منذ إنشائها. ولعل إنجازها في المدينتين الصناعيتين إضافة إلى دورها في إيجاد الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وقروض الصندوق السعودي للتنمية الصناعية هي العوامل المهمة في دعم الصناعة.⁽¹⁾

سادساً: البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية⁽¹⁾

➤ تشتمل مسؤولية البرنامج على تقديم الدعم اللازم لتحديد وتنشيط السبل الرئيسية لتمكين إقامة المشاريع، وعلى وضع الإجراءات والتنسيق بشأنها مع الجهات الحكومية الأخرى. يضاف إلى ذلك أن البرنامج يعمل على مساعدة الشركات لتقييم فرصها الاستثمارية المحتملة، وبالتالي تتمثل مهمة الصندوق في دعم المشاريع الاستثمارية وتحويلها إلى حقيقة. ويركز البرنامج على ما يلي:-

- قطاع صناعة السيارات وأجزائها.
- قطاع المعادن والصناعات المعدنية.
- قطاع الكيماويات.
- قطاع الطاقة وتحتلية المياه (تم تأسيسه حديثاً).
- قطاع الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية.

➤ ونشير هنا إلى أن أهم أهداف البرنامج تتمثل في المساهمة في تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة الخاصة بتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني بحلول عام 2020م، وذلك من خلال رفع مستوى الناتج الصناعي من 11% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ومضاعفة نسبة المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الصناعي من 15% إلى 30% ، ورفع نسبة الصادرات الصناعية من 18% إلى 35%.⁽²⁾

(1) جريدة الاقتصادية ، 16 أغسطس ، 2015م

(1) موقع البرنامج الوطني للتجمعات الصناعية على شبكة الانترنت

<https://www.ic.gov.sa/ar/about/>

(2) للمزيد من التفاصيل بشأن التجمعات الصناعية في المملكة، أنظر : موقع البرنامج الوطني للتجمعات الصناعية على شبكة الانترنت وكذلك كتاب غرفة الشرقية ، آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، 2013م .

سابعاً: دور صندوق التنمية السعودي

➤ يهدف صندوق التنمية السعودي إلى المشاركة في تحقيق أهداف و سياسات و برامج التنمية الصناعية في المملكة، وذلك من خلال توفير الدعم المادي والاستشاري اللازم لنمو وتطوير الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها، ومن منطلق مسؤوليته التتموية تجاه تطوير قطاع التصنيع ودوره في تعزيز فرص الاستثمار الصناعي، ويقوم عمل الصندوق الصناعي وفق عدد من المعايير والضوابط التي تضمن له أداء رسالته ومهامه على النحو الأمثل، ومن أهم هذه المعايير التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترضة من المنظرين الاقتصاديين العام والخاص، وكذلك تعزيز فرص نجاح المشاريع من خلال توظيف الأموال المستثمرة التوظيف الأمثل، وأهم الأهداف الاستراتيجية التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها ما يلي: - (3)

- تحقيق عائد استثماري جيد للاستثمار الصناعي.
 - التأكد من وجود قيمة مضافة محلية مناسبة للاقتصاد الوطني.
 - إحلال المنتج الوطني محل الواردات.
 - تعزيز الصادرات غير النفطية.
 - تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.
 - زيادة فرص العمل للسعوديين من خلال تشجيع التوطين في القطاع الصناعي.
 - إدارة استغلال المواد الخام المحلية على النحو الأمثل.
 - استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل وتوطين التقنية.
 - نشر ثقافة السلامة الصناعية ودرء المخاطر في المنشآت الصناعية.
 - نشر ثقافة الحفاظ على البيئة في القطاع الصناعي.
- بلغت اعتمادات الصندوق خلال عام 1437/1438 هـ (2016م) حوالي (7943) مليون ريال. (2)
- وقد ساهمت هذه القروض في إقامة (136) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (19) مشروعاً صناعياً.

➤ أهم ما يميز عمل الصندوق ما يلي: -

- دوره في تنمية القوى البشرية
- إقراض الصناعات الرئيسية

(3) موقع صندوق التنمية الصناعية على شبكة الانترنت.
2 المصدر السابق.

- بيانات النشاط الإقراضي التراكمي

- تمويل المشاريع المختلفة

- برنامج كفالة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

➤ يلاحظ من خلال النظر إلى جدول رقم (6)

- على المستوى القطاعي نجد أن قروض الصناعات الهندسية قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت حوالي 27.41% تليها في ذلك الصناعات الاستهلاكية والصناعات الكيماوية بنسب مئوية بلغت 27.11 و 25.40% على التوالي .

- على مستوى القطاعات الفرعية نجد أن قطاع المنتجات المعدنية يحتل المرتبة الأولى من حيث القروض بنسبة مئوية بلغت حوالي 16.80% يليه في ذلك قطاع مواد البناء الأخرى وقطاع المواد الغذائية بنسب مئوية بلغت 12.99% و 12.72% وعلى التوالي .

➤ يلاحظ من خلال النظر إلى جدول رقم (7)

- أن المنطقة الشرقية قد احتلت المرتبة الأولى بين مناطق المملكة المختلفة من حيث حجم القروض التي يقدمها صندوق التنمية الصناعي السعودي بنسبة بلغت حوالي 51.37%، وقد بلغ حجم القروض التراكمية لها من الصندوق حوالي 4.08 مليار ريال.
- احتلت كل من منطقة الرياض ومكة المكرمة المرتبتين الثانية والثالثة بنسب بلغت 25.17% و 10.7% وعلى التوالي . وقد بلغت القروض التراكمية لمنطقة الرياض حوالي ملياري ريال . في حين بلغ حجم القروض التراكمية المقدم لمنطقة مكة المكرمة حوالي 850 مليوناً فقط. (أنظر الجدول رقم (7)).

ثامناً: دور هيئة تنمية الصادرات

➤ هيئة تنمية الصادرات السعودية " الصادرات السعودية " هي هيئة حكومية بدأت أولى أنشطتها العام 2013م وتُعنى بزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية، وتوظيف كافة إمكاناتها الاقتصادية، نحو تحسين كفاءة بيئة التصدير عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين، وتشجيع المنتجات السعودية في الأسواق الدولية، والرفع من جودتها التنافسية وتحقيق وصولها إلى الأسواق الدولية بما يعكس مكانة المنتج السعودي ولتكون رافداً للاقتصاد الوطني، إذ يأتي عمل " الصادرات السعودية " ترجمة لرؤية المملكة 2030م، وتلبية لتطلعات القيادة الرشيدة نحو تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

(1) موقع هيئة تنمية الصادرات على شبكة الانترنت

➤ تهدف الهيئة إلى تنمية الصادرات السعودية غير النفطية وتتطلع إلى تفعيل هذه الرؤية عن طريق تحقيق ستة أهداف استراتيجية رئيسية، وهي:-

- تحسين كفاءة البيئة التصديرية والخدمات الداعمة للتصدير.
- رفع المعرفة بممارسات التصدير وتنمية الكفاءات البشرية في مجال التصدير.
- رفع الجاهزية التصديرية للمنشآت المستهدفة.
- تسهيل إيجاد الفرص والأسواق التصديرية الملائمة للمنشآت.
- زيادة ظهور المنتجات السعودية أمام الفئات المستهدفة.
- تيسير ربط المصدرين مع المشترين والشركاء المحتملين.⁽²⁾

⁽²⁾ عقد مسؤولو البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية "بارع" التابع للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، اجتماعاً مؤخراً مع مسؤولي هيئة تنمية الصادرات السعودية؛ لمناقشة مشروع "صنع في السعودية" للحرف اليدوية. أنظر:

<https://www.almowaten.net/2018/03/>

جدول (6): بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

القطاع	خلال العام المالي 1436/1437 (م2016)	المجموع التراكمي للقروض	الأهمية النسبية للقروض التراكمية (%)
الصناعات الاستهلاكية:	45	810	27.11
المواد الغذائية	18	380	12.72
المرطبات والمشروبات	9	90	3.01
النسيج	4	82	2.74
منتجات الجلود والمواد البديلة	0	25	0.84
المنتجات الخشبية	3	24	0.80
الأثاث الخشبي	1	61	2.04
منتجات الورق	10	111	3.71
الطباعة	0	37	1.24
الصناعات الكيماوية:	42	759	25.40
الكيماويات	18	355	11.88
منتجات النفط والغاز	4	42	1.41
منتجات المطاط	2	24	0.80
منتجات البلاستيك	18	338	11.31
صناعة مواد البناء:	12	478	16.00
المنتجات الخزفية	0	15	0.50
منتجات الزجاج	6	75	2.51
مواد البناء الأخرى	6	388	12.99
صناعة الإسمنت:	0	33	1.10
الصناعات الهندسية	29	819	27.41
المنتجات المعدنية	17	502	16.80
الماكينات والآلات	2	96	3.21
المعدات الكهربائية	4	151	5.05
معدات النقل	6	70	2.34
الصناعات الأخرى	8	89	2.98
المجموع	136	*2,988	100.00

المصدر : موقع صندوق التنمية الصناعية على شبكة الانترنت.
* منها 604 مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

**جدول (7): بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة
(بملايين الريالات)**

المنطقة	خلال العام المالي 1436/1437 (2016م)	المجموع التراكمي للقروض	الأهمية النسبية للقروض التراكمية (%)
الرياض	26,464	1,999	25.17
مكة المكرمة	23,078	850	10.70
المدينة المنورة	15,540	229	2.88
القصيم	1,640	31	0.39
المنطقة الشرقية	57,601	4,080	51.37
عسير	1,154	17	0.21
تبوك	574	0	0.00
حائل	2,290	328	4.13
جازان	4,147	328	4.13
نجران	1,256	53	0.67
الباحة	60	23	0.29
الجوف	342	5	0.06
الحدود الشمالية	3,222	0	0.00
المجموع	** 137,368	* 7,943	100.00

المصدر : موقع صندوق التنمية الصناعية على شبكة الانترنت.

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (136) مشروعاً جديداً وتوسعة (19) مشروعاً قائماً.

** منها حوالي (14) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

القسم الخامس

المحددات والتحديات أمام قطاع الصناعات التحويلية السعودي

تمهيد

نشير هنا إلى أن الأداء الصناعي يعتمد على كثير من العوامل التي تؤثر عليه ، وتتمثل هذه العوامل في المعطيات الداخلية والخارجية التي تتوفر لدى القطاع مثل مستوى الانتاجية في الموارد البشرية ، وانشطة البحث والتطوير ومحفزات الابتكار ومدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية ، إضافة إلى الإطار العام لممارسة الاستثمار والإنتاج الصناعي بما فيها الأنظمة أو القوانين والإجراءات، وفي هذا القسم سوف نتناول أهم المحددات والتحديات وكذلك الفرص التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية في المملكة.

أولاً: تحليل أثر الائتمان المصرفي على القطاع الصناعي

- كما يبين الجدول رقم(5) نجد أن حصة القطاع الصناعي قد بلغت في نهاية عام 2016م حوالي 0.13 % من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية، فقد وصلت قيمة الائتمان المصرفي لهذا القطاع نحو 176.35 مليار ريال في عام 2016م، مما يدل على أهمية هذا القطاع على المستوى الكلي للاقتصاد .
- نشير هنا إلى أن الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي و الانتاج بين عامي 2015م و2016م ، قد ارتفع بنسبة 2.24 %، .(أنظر الجدول رقم(6)).

جدول رقم (5) : حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي والانتاج للعامين 2015م و2016م بالمليون ريال

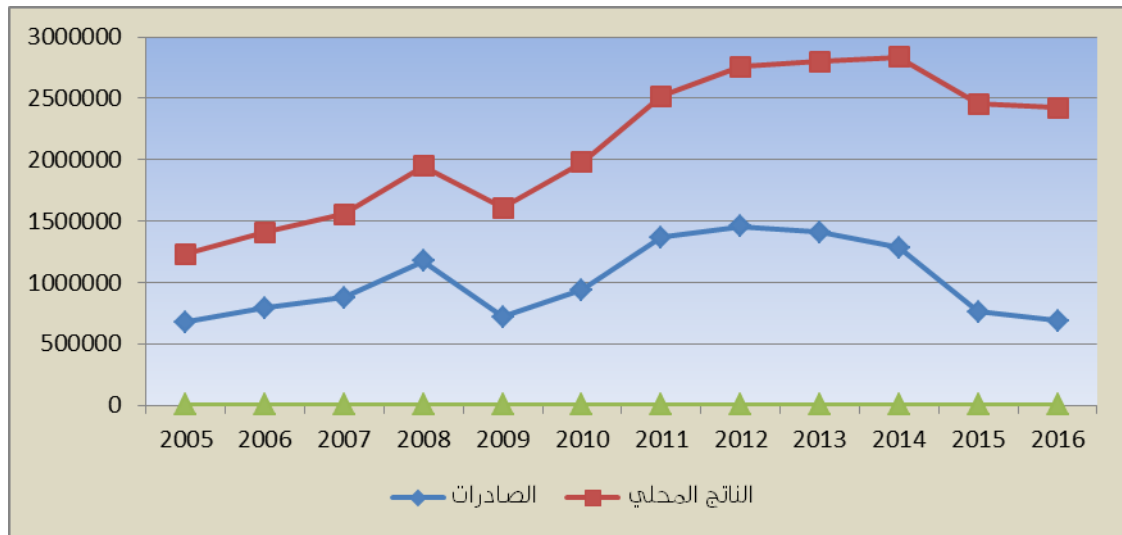
التغير السنوي (%)	2016م		2015م		البيان
	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	
2.24	0.13	176,355	0.13	172,498	قطاع الصناعة والانتاج
2.16	100.0	1351407	100.0	1322809	الإجمالي العام

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي رقم (53) 2017م

ثانياً: تحديد علاقة الصادرات الصناعية بالناتج المحلي الإجمالي

➤ إنسجاماً مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للصناعة تعمل المملكة على تنويع مصادر دخلها الوطني من خلال مصادر عدة منها: التصدير كقطاع فاعل ومتنام، وتكمن أهمية هذا القطاع في قدرته الواسعة على إيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وجذب المزيد من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على السواء، وبالتالي تحقيق معدلات نمو متزايدة.

➤ من خلال الشكل (3) يلاحظ أن تطور الصادرات يرتبط بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي وقد تزايدت بشكل عام خلال (2005-2016) حيث يلاحظ أن الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء ترتفع بشكل مطرد ومتنام من بداية العام 2005 حتى وصلت إلى أقصى نسبة لها عام 2012،



المصدر: غرفة الشرقية بالاعتماد على تقرير مؤسسة النقد السعودي لعام 2017م

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

ثالثاً: محددات الاستثمار في الصناعة التحويلية

إن الأدبيات النظرية الاقتصادية والتطبيقية القياسية استخدمت السلاسل الزمنية المقطعية لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على فروع الصناعة التحويلية. وفي هذا السياق، يمكن اتباع الأسلوب المستخدم في دراسة Hugo Ferreira Braga وآخرين⁽¹⁾ وذلك بعد تحويل النموذج القياسي المستخدم في الدراسة Augmented Model بما يراعي خصوصية المتغيرات الاقتصادية

(1) Hugo Ferreira Braga Tadeu, Jersone Tasso Moreira Silva, razilian's Manufacturing Sectors: Empirical Results from Panel Data and Fixed Effects' Models, WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS, Volume 11, 2014.

في المملكة. ومن أجل التأكد من النتائج بشكل أكثر متانة **robustness of results** ، يمكن استخدام أساليب قياسية أخرى،⁽¹⁾ وفي هذا السياق ، يمكن القيام بما يلي:-

➤ تقدير معادلات النموذج على الاستثمارات في القطاعات الصناعية المختلفة والتي تشمل المتغيرات التالية:

- حجم الانفاق الاستثماري على كل نشاط من أنشطة قطاع الصناعات التحويلية المختلفة.
- مستوى النشاط الاقتصادي العام.
- الطاقة الاستيعابية في الصناعة.
- العوائد النفطية.
- قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي.
- الاستثمار الحكومي.
- ومتغير أصم **Dummy variable** للتدليل على حدث خارجي.

➤ تحليل تأثير كل متغير من المتغيرات الاقتصادية على حجم الانفاق الاستثماري في القطاع الصناعي لفترة زمنية محددة.⁽²⁾⁽³⁾

(1) أنظر:

William H. Greene, *ECONOMETRIC ANALYSIS*, Pearson Education Limited 2012.

(2) يتم تحويل حجم كل من القروض البنكية والإيرادات النفطية لتكون بالأسعار الحقيقية بالاعتماد على الرقم القياسي للأسعار . وأسوة بالمنهجية المتبعة في الاقتصاد القياسي المطبق في كثير من الدراسات يتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي **Natural logarithm** للمتغيرات قيد الدراسة ، أنظر على سبيل المثال:

Hugo Ferreira Braga Tadeu, Jersone Tasso Moreira Silva, *Brazilian's Manufacturing Sectors: Empirical Results from Panel Data and Fixed Effects' Models*, WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS, Volume 11, 2014.

(3) يمكن أيضاً قياس أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية انطلاقاً من مبدأ تنويع القاعدة الاقتصادية وسعي المملكة لتطوير القطاع الصناعي لتحقيق تنمية اقتصادية. وفي هذا السياق، نشير إلى دراسة نورة العثمان والتي توصلت إلى أن الصناعات التحويلية تؤثر إيجاباً على التجارة الخارجية السعودية، وهذا مؤشر جيد سيزيد من كفاءة الصناعة التحويلية للوصول إلى الميزة التنافسية العالمية. أنظر نورة العثمان، أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية 2012م.

رابعاً: التحديات التي تواجه الصناعة التحويلية

يتمتع القطاع الصناعي السعودي بعدد من محفزات للطلب على هذا القطاع ، غير أنه يجب توفر عدد من العناصر من أجل تحقيق التنمية الصناعية المطلوبة وهذا هو التحدي الذي يواجه الصناعات التحويلية السعودية، وفي هذا السياق، نشير إلى ما يلي:-

➤ مدى الاهتمام بالموارد البشرية:

- يحتاج هيكل الموارد البشرية إلى زيادة التركيز على المواءمة بين المعارف والمهارات التي تكتسبها هذه الموارد من التعليم والتدريب القائم وبين متطلبات التصنيع كماً وكيفاً.
- القدرة على تعميق التعليم والتدريب والذي يتطلب وجود مؤسسات في سوق العمل تعطي مؤشرات الطلب الصحيحة للمنشآت التعليمية .

➤ آلية زيادة القدرات التقنية المحلية:

- تمثل القدرات التقنية المحلية محفزاً هاماً لما له من تأثير على تنافسية الأداء الصناعي ، وهذا يعطي مؤشراً على القدرة على استيعاب التقنية وتطويرها لاحتياجاتها للوصول إلى المستوى التنافسي المطلوب للصناعة في الانتاج والتصدير ، خصوصاً وأن المنتجات ذات المحتوى التقني المرتفع هي الأكثر دينامية في الأسواق العالمية.⁽¹⁾

➤ القدرة على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر التمويل الكافي أمامها بنفس القدر المتوفر للمنشآت الكبيرة، ولا شك أن صندوق التنمية الصناعية السعودي ، قد أسهم في توفير تمويل لنمو القطاع الصناعي ، ولكن يلاحظ أن المنشآت الكبيرة كانت أكثر استفادة من هذا التمويل.^{(2) (3)}

⁽¹⁾ يمكن رصد القدرات التقنية المحلية من خلال عدد من المؤشرات أهمها الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير والابتكار وإنفاق القطاع الخاص من خلال عدد براءات الاختراع.. انظر :

وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ، الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ٢٠٤٠هـ وآليات التنفيذ

⁽²⁾ المصدر السابق.

⁽³⁾ يمكن للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة إدماج ذاتها في أنشطة المنشآت الأكبر حجماً من خلال نظم التوريد والبحث العلمي والتطوير وأمثالها ، وتستفيد من صغير حجمها للتكيف مع متغيرات الأسواق ومع تقنية الانتاج ، فقد أثبت التجارب الدولية أن تلك المنشآت لها دور حيوي في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية المستدامة. انظر :

وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ، الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ٢٠٤٠هـ وآليات التنفيذ

➤ مدى القدرة على نقل التقنيات الجديدة ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم قنوات نقل التقنية إذا تمت إدارته بالشكل المطلوب عبر عدة طرق مثل التحالف مع الشركات المبتكرة والمنافسة التي يولدها وجود الشركات الأجنبية في السوق المحلية. يضاف إلى ذلك التدريب الذي تقدمه الشركات الأجنبية ونظم الإدارة الحديثة التي تنقلها هذه الشركات للسوق المحلي ، وكذلك حفظ حقوق الملكية للشركات الأجنبية الذي من شأنه تشجيع تلك الشركات على ترخيص التقنية للشركات الوطنية .

➤ الاستفادة من البنية التحتية المتطورة

- تعتبر شبكة البنية التحتية المتطورة في المملكة أحد مصادر القوة الرئيسية التي تبنى عليها استراتيجية التنمية الصناعية وعليه تعتبر من الركائز المهمة التي يمكن للصناعة التحويلية الاستفادة منها للتغلب على أي عوائق تواجهها .

➤ التواصل بين الصناعة والجهات ذات العلاقة

- لا شك بأن التواصل بين المستثمرين والجهات الحكومية المختلفة يزيد من القدرة على حل أي عقبات تواجه المستثمرين في القطاع الصناعي ، ومن هنا تبرز أهمية وجود قنوات للتواصل ، ولعل الخطوات التي قامت بها الهيئة العامة للاستثمار خطوة مهمة في تعزيز هذا التوجه.

القسم السادس

آفاق تنمية وتطوير قطاع الصناعات التحويلية في المملكة

مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية في المملكة ، يمكن وضع مرتكزات من خلالها يمكن النهوض بالقطاع وتطويره، في هذا السياق، يمكن القيام بما يلي:-

أولاً: الاستفادة من التجارب الدولية في دعم قطاع الصناعات التحويلية من خلال:-

- إطلاق برامج مشابهة للبرامج الداعمة للصادرات أسوة بما تقوم به الدول الأخرى.
- تشجيع الشراكة بين الشركات الوطنية والشركات الاستراتيجية الكبرى المحلية والأجنبية والمؤسسات البحثية .
- تشجيع المصانع على استخدام مكونات محلية الصنع عن طريق بعض المحفزات منها إعفاءات جمركية وحماية جمركية للمنتج النهائي بما يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- التوسع في إنشاء الصناعات غير المتوفرة في السوق المحلي بالاعتماد على المواد الخام المحلية.
- المساهمة في تكوين قاعدة موردين من المصانع المحلية وربطها بالصناعات الأخرى .
- توفير الأطر القانونية للتسهيلات المحفزة على زيادة التصنيع المحلي، ومراجعة التشريعات القائمة الخاصة بتعميق التصنيع المحلي واقتراح ما يلزم من التعديلات المطلوبة والتي أهم بنودها إلزام الشريك الأجنبي بتعظيم نسبة المكون المحلي في المشروعات التي يتم تنفيذها سواء كانت خاصة أو مشتركة مع تحديد ما يمكن تدبير تصنيعه محلياً .
- توطيد حماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية الوطنية .
- إعداد قائمة سنوية بأفضل المنشآت الصناعية التي حققت نسبة عالية من التصنيع المحلي، وترشيح أفضلها لنيل شهادة أو جائزة تفوق تمنحها الجهات المعنية بالصناعة.
- تنمية الوعي بأهمية التصنيع المحلي للاقتصاد الوطني.
- المحافظة على جودة الصناعة المحلية والمراقبة المستمرة لأداء المصانع المحلية ودعم المصانع المحلية في الحصول على شهادات جودة عالمية.

ثانياً: تطوير ممارسات المنشآت الصناعية

ويكون ذلك من خلال ما يلي:-

- تدعيم المنشآت الصناعية السعودية لقواعدها وهيكلها الأساسية المالية والفنية والتقنية والتغلب على المشاكل الذاتية الأخرى لكي تكون في وضع يمكنها من مواجهة منافسة الشركات الأجنبية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

- تطوير المنشآت المحلية في المجالات الإدارية، وإعداد الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة.
- قيام المنشآت بمتابعة النظم والاجراءات التي تحكم عمل المنشآت الأجنبية في الدول الأخرى لتسهيل قدرتها على التصدير للأسواق العالمية.
- أن تقوم الشركات الصناعية المحلية بإنشاء شبكات وتحالفات مع الشركات الكبيرة خاصة العالمية منها، حيث أن هذه الروابط هامة للتعاون والتعاون، ويمكن أن ينتج عنها مشاركة الشركات العالمية في ملكية الشركات المحلية وبما يعمل على تسهيل نقل التكنولوجيا
- تركيز المنشآت على العمالة الفنية المدربة، حيث يعتبر عنصر توفر العمالة المدربة من العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة في القرارات الاستثمارية وفي توظيفين الصناعة حيث أن العديد من الصناعات المغذية تحتاج إلى عمالة ماهرة ومدربة ويرتبط بذلك مدى سهولة الحصول على تأشيرات للعمالة الأجنبية ومدى قدرة مخرجات التعليم الفني السعودي على تلبية احتياجات هذه الصناعات .
- قيام الشركات المحلية بتحويل تركيزها من الاستراتيجيات التي تركز على العمالة الكثيفة إلى التكنولوجيا الحديثة التي تركز على قدر أكبر نسبياً لكثافة المعرفة والتكنولوجيات الوسيطة في جميع القطاعات .
- المشاركة الفعالة في تمويل أنشطة البحث والتطوير.

ثالثاً: تمكين المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية لزيادته المحتوى المحلي في الصناعة من خلال ما يلي:-

- التركيز على الصناعات كثيفة الاستثمارات ومن أهمها الغاز الطبيعي والصناعات التعدينية والدوائية وصناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية ، لما لها من أهمية في التنمية المستدامة في القطاع الصناعي ويوجد فيها مجال كبيرة لتطوير التقنيات الوطنية وسد احتياجات الصناعات الاستراتيجية في المملكة .
- تنويع الصناعة: إن ضخ مزيد من الاستثمارات في الصناعة سوف يؤدي إلى تنويع المنتجات البتر وكيمياوية ويوفر مزيداً من المواد اللازمة للصناعات البلاستيكية والصناعات المكملة .
- الاهتمام بالجانب التقني و المعلوماتي: إن للجانب التقني دوراً كبيراً في تعزيز القدرات التنافسية الصناعية ورفع الكفاءة الإنتاجية للصناعة الوطنية وزيادة إنتاجيتها وفي دعم وتنمية القدرات الوطنية في القطاعات المختلفة على النحو الذي يمكنها من توظيف وتطوير التقنية بمنتجاتها وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، بحيث تصبح هذه المنتجات ملائمة لاحتياجات القطاعات الاستراتيجية في المملكة ومطابقة للمواصفات العالمية.
- تحفيز الشركات الاستراتيجية لمنح تفضيل كبير للموردين المحليين والمشتريات المحلية الصنع وفقاً للتكلفة والجودة والوقت المناسبين ، ويمكن تطبيق هذه السياسات بالاتفاق بين

الدولة والشركات الاستراتيجية بحيث تمنح الحكومة هذه الشركات بعض المزايا منها تخفيض التعريفة الجمركية على واردات هذه الشركات من الآلات والمعدات والسلع نصف المصنعة غير المتاحة في السوق المحلي .

➤ تطوير القدرات المحلية: بأن تقوم الحكومة بتطبيق استراتيجية إحداث تغيير تدريجي في بناء قدرات المصانع والشركات والموارد البشرية الوطنية بحيث يمكنها من النفاذ إلى الفرص المتاحة ، ويتطلب ذلك أن تقوم شركات البترول والشركات الاستراتيجية الكبرى بدعم الشركات الوطنية الأخرى ذات القدرات المحدودة وذلك لتحسين قدراتها الإنتاجية .

خامساً: تفعيل دور الجهات ذات العلاقة لدعم الصناعة في المملكة

➤ **دور الغرف التجارية:** يمكن للغرف التجارية أن تلعب دوراً هاماً في تنفيذ برامج تعزيز القدرات المحلية وتقوية الروابط بين أطراف العلاقة من موردين وشركات محلية ودولية من خلال إنشاء مراكز متخصصة تعني بتوطين الصناعة .

➤ **دور مؤسسات التعليم العالي (الجامعات):** يمكن أن تقوم الجامعات بدور كبير في تنمية الصناعة وزيادة المحتوى المحلي فيها من خلال تقوية الروابط مع الشركات الرئيسية من أجل تحقيق توافق بين متطلبات سوق العمل في قطاع الصناعة ومخرجات العملية التعليمية .

➤ **دور البرنامج الوطني للتجمعات الصناعية:** يمكن أن يقوم البرنامج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بمساعدة الشركات وتسهيل الظروف أمامها للاستفيد من البرنامج بالشكل الأمثل.

➤ **دور الهيئة العامة للاستثمار في دعم قطاع الصناعات التحويلية في المملكة:** حيث أن قطاع الصناعات التحويلية له أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، نرى من الضروري أن تعمل الهيئة العامة للاستثمار على تقديم ما يلزم من محفزات للمستثمرين، وفقاً لما يلي:-

- تقديم حوافز للاستثمار في المناطق النائية في المملكة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في تلك المناطق .
- وضع حوافز ضريبية بشأن الاستثمار في المجالات التي تحتوي على مكون معرفي وتساهم في نقل التكنولوجيا لقطاع الصناعات التحويلية في المملكة.
- وضع معايير لدعم الاستثمارات المشتركة بما يساهم في تعزيز حماية الملكية الصناعية والذي له تأثير مباشر على حجم الاستثمارات الأجنبية والتي غالباً ما تأخذ بعين الاعتبار التطبيق الصارم لحقوق الملكية الصناعية عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- تقديم حوافز للشركات التي تقوم على استخدام المحتوى المحلي لتشجيع هذه الشركات وتوسيع قاعدة الشركات التي لديها مكون محلي مرتفع نسبياً.

- **دور هيئة تنمية الصادرات والملحقيات التجارية في دعم الصادرات السعودية :** يمكن دعم وتشجيع تصدير المنتجات الصناعية السعودية للدول الأخرى عن طريق القيام بالتالي :
- التأكد من تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة والدول الأخرى.
 - دراسة النظم والقرارات التي تؤثر على نشاط الصناعات التحويلية في الدول المختلفة وتأثيرها على المصدرين السعوديين وتزويد مركز تنمية الصادرات بنتائج هذه الدراسات.
 - تقديم استشارات للمنشآت الصناعية بشأن أسواق التصدير .

النتائج

أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:-

- أن النسبة الأكبر من المصانع 20.78% تتركز في نشاط "منتجات المعادن اللافلزية" وذلك بعدد بلغ 1610 مصنع.
- بلغ رصيد الاستثمارات المشتركة في القطاع الصناعي في المملكة بنهاية عام 2017م حوالي 440.4 مليار ريال وبما يشكل نسبة 40.05% من إجمالي الاستثمارات في المملكة، ويلاحظ أن الاستثمارات المشتركة الصناعية في نشاط "المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية" قد بلغ 245.21 مليار ريال ذلك بنسبة نحو 43.35% من إجمالي الاستثمارات المشتركة في هذا القطاع البالغة حوالي 565.6 مليار ريال.
- إن الصناعات التحويلية تتركز في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة بلغت حوالي 78.15%، وأن هذا النوع من المنشآت يسيطر على كل من الأنشطة التالية : الملبوسات ومنتجات التبغ والمنسوجات والمنتجات الغذائية بنسب مئوية بلغت 93.1% و88.8% و84.7% و80.7% على التوالي. في حين لم تتجاوز نسبتها 19% في نشاط صنع الفلزات القاعدية.
- إن منشآت الصناعات التحويلية تتركز في قطاع الملبوسات بنسبة تصل إلى حوالي 30%. يحتل كل من نشاط المعادن المشكلة و إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات المرتبتين الثانية والثالثة بنسب بلغت حوالي 19.55% و 11.45% على التوالي. يلي ذلك نشاط المواد الغذائية بنسبة بلغت حوالي 10.93% فقط.
- بلغ صافي الأصول في قطاع الصناعات التحويلية حوالي 49.6 مليار ريال في عام 2016 م وأنشطة المواد الغذائية حوالي 3.26 مليار يال، وبلغ صافي الأصول في نشاط المواد الكيماوية والمنتجات الكيماوية حوالي 23.8 مليار ريال ، ويلاحظ أيضاً أن نشاط الفلزات القاعدية قد بلغت صافي أصوله ما يقارب الـ 8.8 مليار ريال . في حين بلغت أنشطة إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات ما يقارب 1.9 مليار ريال.
- تفيد التجارب الدولية بأهمية تعزيز التكامل بين الجهات ذات العلاقة لدعم الصناعات التحويلية، غير أن واضعي السياسات الصناعية يواجهون التحدي المتمثل في توفير التوازن والانسجام بين كافة العلاقات الاقتصادية في الدولة. ومن هنا توصي اليونيدو بالعمل على اتخاذ سياسات توجيهية تعتمد على تحفيز الطلب لتعزيز التنوع وتشجيع التحول الاقتصادي.

➤ تفيد التجارب الدولية بأن التجمعات الصناعية تعتبر أحد آليات دعم الصناعة التحويلية ، ومن أهم التجارب الرائدة في هذا المجال تجربة وادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة وادي التغليف في إيطاليا، والتجربة الهندية في التجمعات التي ساعدت على تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتجربة وادي سينوس والذي مكّن البرازيل من احتلال مركز دولي متقدم في مجال إنتاج وتصدير المنتجات الجلدية، وتجربة النرويج في تأسيس أكبر تجمع صناعي متخصص في تصنيع الصناعات المساندة لقطاع النفط والغاز.

التوصيات

من أجل التغلب على التحديات التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية في المملكة، توصي الدراسة بما يلي:-

- تطوير البنية التحتية وتوسيع القائم منها ، حيث يعتبر توفر شبكة وسائل النقل والمواصلات من الوسائل المهمة في تحديد مراكز الصناعة خاصة الخطوط الملاحية والحديدية فلهما أهمية كبيرة في خدمة الصناعة، كما أن توفر المياه والكهرباء بأسعار تنافسية يعتبر من العوامل الهامة أيضاً.
- ربط الدعم الممنوح للمصدرين بالقيمة المضافة التي تحققها المصانع المحلية المصدرة ، على أن يتوافق هذا الدعم مع التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات يتم تحديثها دورياً عن النشاط الإنتاجي في المملكة.
- أهمية التركيز على دعم الصناعات المحلية بالخبرات الأجنبية للاستفادة من خبراتهم التقنية.
- العمل على إقامة صناعات تقوم على براءات الاختراع الناتجة عن الحاضنات التقنية، والتركيز على الاقتصاد المعرفي.
- اعتماد آليات لتحسين العلاقات بين قطاع البحث العلمي وقطاعات التصنيع، و تقديم برامج مالية محددة المدة لبرامج البحث والتطوير في الشركات المحلية أسوة بالممارسات الدولية في هذا المجال ، وبما لا يتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة.
- تكوين شبكات بين الموردين والمشغلين، وبما يمكن أن يدعم سياسة توظيف الصناعة.
- قيام الشركات الاستراتيجية بإطلاق برامج لتنمية الموردين المحليين بهدف الربط الدائم بين المنتجات المحلية ومتطلبات الشركات الاستراتيجية الكبرى وذلك عن طريق منتدى أو معرض سنوي يخصص لهذا الغرض حيث يمكن تنظيم معارض متخصصة وإنشاء معارض دائمة لعرض متطلبات جهات الاحتياج المحلية من قطع الغيار والأجزاء التي يتم استيرادها.
- نشر ثقافة المناولة الصناعية ودراسة إنشاء بورصة للمناولة الصناعية،⁽¹⁾
- إعداد دراسات حول قطاع الصناعات التحويلية في الدول المستهدفة، ويشمل ذلك المؤشرات الاقتصادية للقطاع و النظم والقرارات والاجراءات التي قد تؤثر على نشاط مصدري الصناعات التحويلية السعوديين.

⁽¹⁾ تعرف المناولة الصناعية بكونها تعاقداً من الباطن تخص جميع الالتزامات في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية من: مكونات - منتجات - خدمات، والتي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقاً لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة.

المراجع:

المراجع العربية:

- وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، إحصائيات المصانع حتى الربع الرابع من عام 2017م.
- موقع الهيئة العامة للإحصاء، التقرير الإحصائي للربع الثالث للعام 2017م.
- موقع البرنامج الوطني للتجمعات الصناعية على شبكة الانترنت

<https://www.ic.gov.sa/ar/about/>

- موقع الهيئة العامة للاستثمار على شبكة الانترنت.

SAGIA , Economic Cities Agency, Saudi Arabia's Economic Cities : Available on <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/38906206.pdf>

- موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الانترنت.
- موقع مدن على شبكة الانترنت
- <https://www.modon.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

- موقع موضوع على شبكة الانترنت

<http://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

- غرفة الشرقية، المكون المعرفي في القطاع الصناعي السعودي، الواقع والمستقبل، 2016م.
- غرفة الشرقية، آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، 2013م.
- غرفة الشرقية، توطين الصناعة كمدخل للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، 2010م.
- غرفة الشرقية، منتدى التوطين لعام ٢٠٠٩م .. الفرص والتحديات، ٢٠٠٩.
- حمزة علي خوالدة، ونسيم فارس برهم، العوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، 2015م.
- معهد الدراسات المصرفية، نشرة إضاءات، دولة الكويت، فبراير ٢٠١٦م
- جريدة الغد 6 أكتوبر 2015م
- جريدة الاقتصادية، 16 أغسطس، 2015م

المراجع الانجليزية:

- Bureau of Energy Efficiency India, 2016. Guidelines for Per-mittee-standards and Labeling Program of BEE. Bureau of Energy Efficiency India. Available at: www.beestarlabel.com/Content/Files/Scheme%20of%20energy%20efficiency%20labelling.pdf
- Hadlen, K.C. and Massard da Fonseca, E., 2013. Health Policy as Industrial Policy: Brazil in Comparative Per-spective. *Politics and Society*, 41(4), pp. 561–587.
- Hugo Ferreira Braga Tadeu, Jersone Tasso Moreira Silva, Brazilian's Manufacturing Sectors: Empirical Results from Panel Data and Fixed Effects' Models, WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS, Volume 11, 2014
- Jaskula, B.W., 2017. Lithium. Mineral Commodity Summaries, January 2017. Reston, VA: U.S. Geological Survey.
- Karpik, P. and Belkaoui, A. (1995). The Relative Relationship. *Journal of International Financial Management and Accounting*. (259-275).
- Michael E.Porter,"Clusters and the New Economics of Competition", (Harvard Business Review,1998.
- Saviotti, P.P., 2001. Variety, Growth and Demand. *Journal of Evolutionary Economics*, 11(1), pp. 119–142. And
- Saviotti, P.P. and Pyka, A., 2013. The Co-evolution of Inno-vation, Demand and Growth. *Economics of Innovation and New Technology*, 22(5), pp. 461–482.
- Priem, R.L., Li, S. and Carr, J.C., 2012. Insights and New Directions from Demand-Side Approaches to Technology Innovation, Entrepreneurship, and Strategic Management Research. *Journal of Management*, 38(1), pp. 346–374.
- Norway: A Local Content Success Story,available on www.oilandgasiq.com
- Pietrobelli, C. and Puppato, F., 2015. Technology Foresight and Industrial Strategy in Developing Countries. UNU-Merit Working Papers 16. Maastricht:

United Nations University-Maastricht Economic and Social Research Institute on Innovation and Technology.

- UNIDO, Industrial Policy and Territorial Development: Lessons from Korea. Overview. Development Centre Studies Paris: OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264173897-en>.
- UNIDO. Industrial Development Report 2016. The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development. Vienna
- UNIDO, Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development
- Vértessy, D., 2017. Preconditions, Windows of Opportunity and Innovation Strategies: Successive Leadership Changes in the Regional Jet Industry. Research Policy, 46(2), pp. 388–403.
- William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS, Pearson Education Limited 2012.
- Zhang, X., Wang, K., Hao, Y., Fan, J.-L. and Wei, Y.-M., 2013. The Impact of Government Policy on Preference for NEVs: The Evidence from China. Energy Policy, 61, pp. 382–393.
- Zhang, X. and Bai, X., 2017. Incentive Policies from 2006 to 2016 and New Energy Vehicle Adoption in 2010–2020 in China. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 70, pp. 24–43.

ملحق رقم (أ)

آليات تحديد القيمة المضافة ونسبة المحتوى المحلي¹

يتم تحديد القيمة المضافة وفقاً لما يلي:-

- 1 - كافة الأجور والمرتبات:** وتشمل الأجور النقدية، والعينية، ونفقات التدريب والمزايا المختلفة، ومكافأة نهاية الخدمة، والتأمينات الاجتماعية لعمال الإنتاج والعاملين في الجهاز الإداري والفني المتعلقين بالإنتاج مباشرة كالمشرفين وموظفي مراقبة الجودة والتخزين والتغليف، أو غير مباشرة كالجهاز الإداري والمحاسبي وموظفي التسويق.
- 2 - الأصول الثابتة:** ويشمل استهلاكات المباني الصناعية، والمعدات والآلات، وكذلك المباني السكنية المملوكة للشركة التي لا تدخل في بند الإيجارات، والمتعلقة مباشرة بنشاط التصنيع، كل ذلك وفقاً لنسب الاستهلاك التي تقرها الجهات الرسمية المختصة، ولا يدخل استهلاك أي أصل في حساب القيمة المضافة متى ما وصلت القيمة الدفترية إلى صفر.
- 3 - الإيجارات:** وتشمل إيجارات الأراضي الصناعية المستخدمة والمستودعات والمباني الصناعية ومحلات تسويق المنتجات (صالات العرض الخاصة بمنتجات المصنع) وسكن العمال غير المملوكة للمنشأة.
- 4 - تكلفة التمويل:** وتشمل إجمالي التكاليف المدفوعة على القروض المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة، أو لتمويل النشاط المباشر للمؤسسة، أو تكاليف هذه القروض وفقاً للنظم السارية في كل دولة.
- 5 - المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني:** وتشمل المواد الخام الأساسية والمواد الوسيطة المستخدمة في العمليات الإنتاجية.
- 6 - نفقات أخرى منوعة:** وتشمل تكاليف التحاليل المخبرية، ونفقات الأبحاث والتطوير، ورسوم التأمين والأخطار على المباني والآلات، وتكاليف ورسوم براءات الاختراع والملكية الفكرية المتعلقة بالإنتاج، وتكلفة إيجار الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- 7 - الوقود والكهرباء والماء:** وتشمل كافة نفقات الوقود والكهرباء والماء المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- 8 - المصروفات العمومية والإدارية:** وتشمل مصروفات البريد والبرق والهاتف، والمطبوعات والاشتراكات.

نسبة المحتوى المحلي =

(مجموع عناصر القيمة المضافة من 1 إلى 8 ÷ القيمة النهائية للسلعة باب المصنع) × 100

قيمة السلعة باب المصنع =

القيمة المضافة + (المدخلات الأجنبية - الرسوم والضرائب المفروضة عليها).

ويتم تحديد نسبة المحتوى المحلي باستخدام القيمة النهائية للسلعة :

نسبة المحتوى المحلي = القيمة النهائية للسلعة باب المصنع - (المدخلات الأجنبية - الرسوم والضرائب المفروضة عليها) ÷ القيمة النهائية للسلعة باب المصنع × 100

¹ للمزيد من التفاصيل حول آليات حساب المحتوى المحلي أنظر:

غرفة الشرقية، توطين الصناعة كمدخل للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، 2010م.